

المحاضر الرسمية

الجمعية العامة



الدورة الثالثة والستون

اللجنة الأولى

الجلسة ٣

الثلاثاء، ٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيسة: السيد سواتو (هندوراس)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٠.

البنود ٨١ إلى ٩٦ من جدول الأعمال (تابع)

مناقشة عامة بشأن جميع بنود جدول الأعمال المتعلقة بترع السلاح والأمن الدولي

السيد يو وونا ماونغ لوين (ميانمار) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني ويسعدني أن أتكلم بالنيابة عن بلدان رابطة أمم جنوب شرقي آسيا (آسيان): إندونيسيا، بروني دار السلام، تايلند، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، سنغافورة، كمبوديا، الفلبين، فييت نام، ماليزيا، وبلدي ميانمار.

أود في البداية أن أقدم أحرّ التهنئة لكم، سيدي، على انتخابكم بالإجماع رئيساً للجنة الأولى. كما نحّي بقية أعضاء المكتب. وأطمئنكم إلى الدعم الكامل من وفود رابطة أمم جنوب شرقي آسيا.

إن آسيان تعطي أولوية عليا لترع السلاح النووي في صون السلم والأمن الدوليين، وتؤكد قلقها من الخطر

الذي يشكله الوجود المتواصل للأسلحة النووية على الإنسانية، ومن إمكانية استخدامها أو التهديد باستخدامها. وقد اتخذت آسيان عدة مبادرات في هذا الصدد.

تؤكد بلدان آسيان مجدداً دعمها لاستنتاج محكمة العدل الدولية بالإجماع، في فتواها المؤرخة ٨ تموز/يوليه ١٩٩٦، بأن هناك واجباً يقضي بمواصلة المفاوضات بنّية حسنة، للوصول إلى نزع السلاح النووي بكل جوانبه، في ظل مراقبة دولية صارمة وفعالة. وفي هذا الصدد، تواصل بلدان آسيان تأييدها لمشروع القرار الذي تقدمه ماليزيا كل سنة، وهي تؤكد أهميته مجدداً، وتنوي المشاركة في تقديمه.

لقد شاركت بلدان آسيان طوال عدد من السنوات في تقديم مشروع القرار السنوي الذي أطلقت ميانمار. فهو يبحث الدول الحائزة للأسلحة النووية على أن توقف فوراً التحسين النوعي للرؤوس النووية ونظم إيصالها، وتطويرها، وإنتاجها وتخزينها. كما يبحث الدول الحائزة للأسلحة النووية على اتخاذ تدبير فوري، يقضي بإلغاء تآهب أسلحتها النووية وتعطيل مفعولها، وعلى اتخاذ تدابير محددة أخرى لزيادة

يتضمن هذا المحاضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحاضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-154A. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.



ونؤكد مجدداً ووجهة نظرنا بأن القضاء التام على الأسلحة النووية هو الضمانة المطلقة ضد استخدامها أو التهديد باستخدامها. لذا، فإننا ندعو مرة أخرى إلى التنفيذ الكامل والفعال، للخطوات العملية الـ ١٣، المبينة في الوثيقة الختامية لمؤتمر استعراض عدم انتشار الأسلحة النووية. وفي هذا الصدد، نعيد تأكيد اقتناعنا بأن هناك حاجة ملحة إلى أن تتخذ الدول الحائزة للأسلحة النووية تدابير محددة للوفاء بالتزاماتها بموجب معاهدة عدم الانتشار.

ومن المؤسف أن مؤتمر استعراض عدم انتشار الأسلحة النووية لعام ٢٠٠٥، الذي انعقد في نيويورك، خلال أيار/مايو من تلك السنة، لم يحقق أية نتيجة موضوعية. إزاء ذلك، لا بد للعملية التحضيرية للمؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية أن تتوصل عام ٢٠١٠ إلى نتائج هامة. ورابطة أمم جنوب شرقي آسيا تؤكد مجدداً موقفها من هذا الموضوع، وتحث جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، على السعي إلى توافق في الآراء لمواجهة التهديد المشترك، الذي يشكله انتشار الأسلحة النووية. ونحن نحث جميع الأطراف المعنية على إثبات إرادتها السياسية، بتجاوز خلافاتها وتضافر عملها على نزع السلاح النووي وعدم انتشاره.

لقد أكدت بلدان الرابطة دائماً أهمية تحقيق امتثال عالمي لمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية ومعاهدة عدم الانتشار. ونحن نؤكد مجدداً دعوتنا الدول الحائزة للأسلحة النووية إلى بذل المزيد من الجهود للقضاء على جميع الأسلحة النووية.

إننا نرحب بالإعلان الختامي للمؤتمر الخامس المعني بتسيير بدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، الذي انعقد في فيينا في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧، والذي دعا الدول التي لم توقع ولم تصدق على المعاهدة، أن تفعل ذلك

خفض حالة استنفار منظومات أسلحتها النووية. كذلك يدعو إلى عقد مؤتمر دولي بشأن نزع السلاح النووي بجميع جوانبه، في تاريخ مبكر، بغية تحديد تدابير معينة لنزع السلاح النووي والتعامل معها.

لقد تم لأول مرة في السنة الماضية، تقديم مشروع قرار بشأن المعاهدة المتعلقة بجعل منطقة جنوب شرقي آسيا منطقة خالية من الأسلحة النووية، واعتمده الجمعية العامة بصفته القرار ٣١/٦٢. وكانت جميع بلدان رابطة أمم جنوب شرقي آسيا هي التي قدمت هذا القرار، الذي يصدر مرة كل سنتين. وهو يشجع الدول الحائزة للأسلحة النووية، والدول الأطراف في المعاهدة على مواصلة العمل بشكل بناء، بغية ضمان الانضمام المبكر للدول الحائزة للأسلحة النووية إلى بروتوكول المعاهدة.

وتوضح مشاريع القرارات هذه التزام أعضاء آسيان بقضية نزع السلاح. وفي هذه السنة، ستقوم ماليزيا وميانمار بإعادة تقديم تلك المشاريع، بدعم من آسيان ومقدمين آخرين. ويحدونا أمل صادق بأن تحظى بتأييد واسع وبتزايد مقدميها.

إننا نؤكد أهمية التنفيذ الكامل وغير الانتقائي للأركان الثلاثة التي يقوم عليها النظام الذي قدمته معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية - نزع السلاح النووي، وعدم الانتشار والاستخدام السلمي للطاقة النووية - ونرحب بالنتيجة الإيجابية والموضوعية للمؤتمر الاستعراضي للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية عام ٢٠٠٠. وبلدان رابطة أمم جنوب شرقي آسيا تذكر بالتعهد الواضح من الدول الحائزة للأسلحة النووية بمواصلة المفاوضات بنيتة حسنة، ولا سيما بشأن معاهدة حول نزع سلاح عام وكامل، في ظل رقابة دولية صارمة وفعالة، تلتزم بها جميع الدول الأطراف، بموجب المادة السادسة من المعاهدة.

المنتجة الرئيسية، إلى أن تكفل اقتصار توريد الأسلحة الصغيرة والخفيفة على الحكومات، أو الكيانات التي تأذن لها الحكومات بذلك على النحو الواجب، وأن تضع القيود القانونية موضع التنفيذ لمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة مع الأطراف من غير الدول.

ونؤكد مجدداً دعوتنا جميع الدول إلى دعم برنامج عمل عام ٢٠٠١ لمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه، ونرحب بالوثيقة الختامية للاجتماع الثالث الذي يُعقد مرة كل سنتين للنظر في تنفيذ برنامج العمل المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه.

ونحيط علماً بتوقيع ١٥٦ بلداً على اتفاقية حظر استعمال وتخزين وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام، وبانضمامها إليها.

وقد اتخذت رابطة أمم جنوب شرق آسيا مبادرات أسهمت إسهاماً كبيراً في إحلال السلم والأمن بالمنطقة. ومن بين هذه المبادرات إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في جنوب شرق آسيا. وتشجع الرابطة الدول الحائزة للأسلحة النووية على الانضمام إلى بروتوكول معاهدة إنشاء المنطقة في أقرب وقت ممكن. وسيزيد انضمام الدول الحائزة للأسلحة النووية إلى معاهدة إنشاء المنطقة تعزيز جهود نزع السلاح وعدم الانتشار، وبالتالي، توطيد السلام والأمن الإقليميين. ونعتقد أن المناطق الخالية من الأسلحة النووية المنشأة بموجب معاهدات ثلاثيلوكو، وراوتونغا، وبانكوك، وبيليندا، بالإضافة إلى مركز منغوليا كدولة خالية من الأسلحة النووية، تسهم في تعزيز جهود نزع السلاح النووي وعدم انتشار الأسلحة النووية على الصعيد العالمي.

وليس من باب المبالغة التشديد على أهمية مؤتمر نزع السلاح، باعتباره المحفل الوحيد للمفاوضات المتعددة

بدون إبطاء. وإن المعاهدة تحظى اليوم بدعم شبه عالمي. فحتى تاريخه، وقّعت عليها ١٧٩ بلداً، وصدّقت عليها أكثر من ٨٠ في المائة من تلك البلدان. ونود أن نشجع جميع الدول، ولا سيما بقية الدول التي لا يزال تصديقها مطلوباً لبدء نفاذ المعاهدة، على التصديق عليها. وفي هذا الصدد، أحطنا علماً بالبيان الوزاري المشترك حول معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، الصادر في نيويورك، في ٢٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨.

لا نزال نعتقد أن أفضل السبل لمعالجة الشواغل المتعلقة بانتشار القذائف هو من خلال اتفاقات تفاوضية متعددة، وشاملة وغير تمييزية. وسنعمل جنباً إلى جنب مع الدول الأعضاء للمساهمة في جهود الأمم المتحدة، لمواجهة مسألة القذائف بجميع جوانبها، عن طريق تحديد المجالات التي يمكن التوصل إلى توافق في الآراء بشأنها.

تشكل الأسلحة الكيميائية والبيولوجية تهديداً خطيراً للبشرية. وبما أن لاتفاقية الأسلحة الكيميائية دوراً حيوياً في التصدي للتحدي الذي تشكله تلك الأسلحة، فإن رابطة أمم جنوب شرقي آسيا تشعر بالتشجيع إزاء أن ١٨٤ دولة، تمثل ٩٤ في المائة من سكان العالم، انضمت إلى الاتفاقية. والرابطة تدعو جميع الدول التي لم توقع ولم تصدّق على اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين الأسلحة البكتريولوجية (البيولوجية) والتكسينية وتدمير تلك الأسلحة، إلى أن تفعل ذلك في أسرع وقت ممكن.

لا تزال رابطة أمم جنوب شرقي آسيا شديدة القلق بشأن النقل، والتصنيع والتداول غير المشروع للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، وتراكمها المفرط وانتشارها غير المرآب في مناطق عديدة.

ونقر بالحاجة إلى قيام رقابة مستمرة على الملكية الخاصة للأسلحة الصغيرة. وتدعو الدول، لا سيما الدول

الرابطة. ويشهد انضمامها على استمرار أهمية المعاهدة في الإسهام في السلام والأمن والاستقرار على الصعيد الإقليمي. وفي ذلك الصدد، نرحب بمذكرة إعلان نوايا من تركيا للانضمام إلى المعاهدة. ونأمل أن يفعل ذلك غيرها من الشركاء الخارجيين في المستقبل القريب.

وفي الختام، نحدد الإعراب مرة أخرى عن التزامنا بتعددية الأطراف باعتبارها وسيلة هامة للسعي إلى تحقيق أهدافنا المشتركة في مجال نزع السلاح، وإصرارنا على مواصلة تعزيز تعددية الأطراف في ذلك الصدد. ولا بد لنا نحن أعضاء المجتمع الدولي، الآن أكثر من أي وقت مضى، أن نناضل من أجل السلم والأمن الدوليين، وأن نضع جهودنا للوفاء بالتزاماتنا بهدف إنشاء عالم خال من الأسلحة النووية.

ونحن، بلدان رابطة أمم جنوب شرق آسيا، نوكد مجددا تصميمنا على العمل التعاوني من أجل تحقيق تلك الأهداف باعتبارها أولوية قصوى.

السيد بيركايا (إندونيسيا) (تكلم بالإنكليزية):
باسم الوفد الإندونيسي، أود بادئ ذي بدء أن أتقدم إليكم، سيدي الرئيس، بأحر تهانتي على انتخابكم رئيسا للجنة الأولى في دورتها لهذا العام. وأنا على يقين بأن لجنتنا ستتوصل، تحت قيادتكم المقتدرة، إلى النجاح في تحقيق نتائج مثمرة.

وتؤيد إندونيسيا البيانين اللذين أدلى بهما بالنيابة عن حركة عدم الانحياز ورابطة أمم جنوب شرق آسيا.

لا تزال الحالة على الصعيد العالمي تتسم بانعدام اليقين، بسبب حدة الخلافات والصراعات في العديد من أنحاء العالم. وتزداد الحالة سوءا بفعل الأزمة المالية وعواقبها المنتشرة في كل مكان، من جهة، بينما يستمر الإنفاق العسكري الهائل للقوى الكبرى دون هوادة، من جهة

الأطراف بشأن نزع السلاح. وعلى الرغم من أن المؤتمر استطاع إجراء مناقشات مواضيعية هامة بشأن جميع البنود المدرجة في جدول الأعمال، إلا أنه للأسف لم يتمكن بعد من التوصل إلى توافق في الآراء بشأن برنامج عمل. ونأمل من الدول المعنية أن تبدي التزامها بعملية نزع السلاح، وتمارس الإرادة السياسية اللازمة للخروج من ذلك المأزق.

وما انفكت رابطة أمم جنوب شرق آسيا تسهم على نحو هام في السلم والأمن الإقليميين، ونذكر بالتوقيع على إعلان الاتفاق الثاني لرابطة أمم جنوب شرق آسيا، في مؤتمر القمة التاسع الذي عقدته الرابطة في بالي، بإندونيسيا عام ٢٠٠٣، والذي قرر إنشاء مجموعة دول تستند إلى ركائز ثلاث هي التعاون السياسي والأمني، والتعاون الاقتصادي، والتعاون الاجتماعي والثقافي. ويتمشى ذلك مع رؤية رابطة أمم جنوب شرقي آسيا لعام ٢٠٢٠، التي تتوخى جعل الرابطة مجموعة من الأمم ترتبط معا في شراكة وتنمية دينامية، وبوتقة من المجتمعات المتناسكة.

كما نذكر باعتماد قادة الرابطة لبرنامج عمل فيانسيان، وخطة عمل الجماعة الأمنية للرابطة، وخطة عمل الجماعة الاجتماعية - الثقافية للرابطة، فضلا عن توقيعهم على اتفاق الرابطة الإطاري المتعلق بتكامل القطاعات ذات الأولوية، وبالتقدم المحرز في تنفيذ البرامج والمشاريع المؤدية إلى إقامة الرابطة على النحو الوارد في وفاق بالي الثاني.

ولا تزال بلدان الرابطة تعلق أهمية خاصة على تدابير بناء الثقة في ما بين المشاركين في المنتدى الإقليمي للرابطة. وقد أسهمت أنشطة المنتدى في الاستقرار السياسي والأمن والتعاون في منطقة آسيا والمحيط الهادئ.

وتمثل معاهدة الصداقة والتعاون في جنوب شرق آسيا صكاً من صكوك السلام والأمن والتعاون في العلاقات بين الدول. وقد انضم إليها حتى الآن ١٣ بلداً من خارج

واعادة. ومما يثلج صدرنا اعتماد الاتفاقية بشأن الذخائر العنقودية في مؤتمر دبلن الدبلوماسي، في أيار/مايو. كما شعرنا بالتشجيع إزاء إنشاء وإعلان تشكيلة اللجنة الدولية المعنية بعدم انتشار الأسلحة النووية ونزع السلاح النووي، بمبادرة من رئيس وزراء أستراليا، في أيلول/سبتمبر.

ومن الحيوي لاستدامة السلام والأمن على كوكبنا أن نثابر على إقامة نظام أمني عالمي لا يكون فيه للأسلحة النووية أي دور. ونحن اليوم أكثر اقتناعاً من ذي قبل بأن نزع السلاح النووي أمر لا بد منه للسلام والرفاه الدوليين. ونواجه أخطار تعزيز الترسانات العسكرية بالأسلحة النووية، والخطر المتمثل في أن أدوات الردع القديمة تلك قد تصبح أدوات جديدة بين أيدي الإرهابيين، مع ما ينطوي عليه ذلك من عواقب وخيمة.

ويكتسي عدم الانتشار أهمية حيوية، لكنه غير كاف. وعدم انتشار الأسلحة النووية ونزع السلاح النووي يعزز أحدهما الآخر، وينبغي السعي إلى تحقيقهما بصورة فعالة وعلى نحو متوازن وغير تمييزي، وإلا فإننا سندخل قريباً في سباق جديد للتسلح النووي، بأنواع وتبريرات جديدة لاستخدام هذه الأسلحة، وبمزيد من الرؤوس الحربية، في آخر المطاف.

إن معاهدة عدم الانتشار، التي تشكل الصك الرئيسي لمراقبة الأسلحة النووية وإزالتها، يمكن أن تنهار، مما قد يطرح المزيد من مخاطر الانتشار. ومما يبعث على قلق أنه بدلا من القضاء على الأسلحة النووية، لدى بعض الدول النووية خطط لتحديث أو تطوير أنواع جديدة من الأسلحة النووية أو خلق مبررات جديدة لاستخدامها.

ولئن كانت المحاولات الرامية إلى انضمام تلك الدول إلى النظام جديدة بالثناء، نرى أنها ينبغي أن تجري بطريقة تعزز العالمية بدلا من أن تقوض قواعد عدم الانتشار العالمي.

أخرى. ولا يزال يساورنا القلق إزاء مواصلة التسلح على حساب التنمية، لا سيما أن ١,٤ بليون نسمة لا يزالون يعانون الفقر المدقع.

وعلى الرغم من الجهود الحثيثة للعديد من الدول الأعضاء، بما في ذلك الأطراف الفاعلة من غير الدول، ما فتئت آلية نزع السلاح تتخبط للأسف في مأزق ناجم عن عدم التوصل إلى توافق للآراء بشأن بعض النقاط الأساسية التي سبق الاتفاق عليها والمدرجة في جدول الأعمال العالمي لنزع السلاح.

وهناك بوادر تدعو إلى التشاؤم. فعقب أكثر من عقد، لم يتمكن مؤتمر نزع السلاح من الاتفاق على برنامج عمله، حتى بعد أن بذل رؤساؤه جهوداً مكثفة. ومن المؤسف أيضاً أن دورة عام ٢٠٠٨ لهيئة نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة، وبعد مرور سنوات ثلاث، انتهت بدون تقديم توصيات موضوعية.

وبالمثل، لم يتمكن الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بالدورة الاستثنائية الرابعة المكرسة لنزع السلاح من التوصل إلى اتفاق على أهداف الدورة الاستثنائية وجدول أعمالها، على الرغم من بذل جهود جبارة. وبعد فشل مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠٠٥، فإن الاجتماعين التحضيريين لمؤتمر استعراض معاهدة عدم الانتشار عام ٢٠١٠ تناولا، في معظمهما، مسائل إجرائية بدلا من القيام بعمل موضوعي.

غير أننا نرى بريقاً من الأمل. فالزخم بدأ يظهر نتيجة للعمل المبدع الذي قامت به مجموعة من الدول والأفراد المرموقين من أجل إنشاء عالم خال من الأسلحة النووية. وقد حقق المؤتمر الدولي بشأن نزع الأسلحة النووية، الذي نظّمته النرويج في أوسلو، في شباط/فبراير، نتيجة

دعوة الولايات المتحدة للتفاوض بشأن معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية من دون التحقق تنافياً مباشرة مع موقف جميع الدول الأعضاء في مؤتمر نزع السلاح، المعرب عنه في ولاية شانون.

ومن أجل القيام بجهود منتظمة وتدريبية لترع السلاح النووي، من الضروري أن تتحدد المفاوضات بين الولايات المتحدة وروسيا، بوصفهما أكبر دولتين حائزتين للأسلحة النووية في العالم. ومن المهم أن نشير إلى أنه ولئن كانت معاهدة موسكو تدعو كل بلد إلى خفض ترسانته بحلول نهاية عام ٢٠١٢، فلا توجد أحكام بشأن التحقق من تدمير الفئاض من الرؤوس الحربية، التي يمكن إبقاؤها في الاحتياطي التشغيلي. وفي ذلك الصدد، نرى أنه من المستصوب أن تشارك الوكالة الدولية للطاقة الذرية في رصد الترسانات النووية للدول الحائزة للأسلحة النووية والتحقق منها، ولا سيما ترسانتي الولايات المتحدة وروسيا.

وفي أعقاب فشل فريق الخبراء الحكوميين المعني بمسألة القذائف من جميع جوانبها، المنشأ بموجب القرار ٦٧/٥٩ لعام ٢٠٠٤، في تقديم تقرير إلى الجمعية العامة في عام ٢٠٠٤، تمكن الفريق من الاتفاق على تقرير موضوعي سيقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الحالية. وبالرغم من تعقد تلك المسألة، استطاع الفريق من الوصول إلى استنتاج مفاده أن المسألة، من جملة مسائل أخرى، تحتاج إلى مزيد من المناقشة داخل منظومة الأمم المتحدة.

والعمل جارٍ من أجل إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية لتعزيز نزع السلاح النووي ونظام عدم الانتشار العالميين. وعملاً بالقرار ٣١/٦٢ لعام ٢٠٠٧، بدأت الدول الأطراف في معاهدة بانكوك مشاورات مباشرة مع الدول الحائزة للأسلحة النووية بغية ضمان تصديقها على بروتوكول المعاهدة في وقت مبكر. ويجب على الدول

وفي ذلك السياق، نعرب عن أسفنا العميق للقرار الذي اتخذته الدول الأعضاء الـ ٤٥ في مجموعة موردي المواد النووية ومنحت بموجبه الدول غير الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية إعفاءً محددًا وغير مشروط بشأن المبادئ التوجيهية للصادرات النووية. وباتخاذ ذلك القرار، ما هو الحافز المتبقي للدول الأخرى لكي تنضم إلى المعاهدة؟ ونرى أن هذا القرار على الأرجح سيضر أكثر مما سينفع نظام عدم الانتشار وسيبطل التحذيرات الموجهة للآخرين بالتخلي عن طموحاتهم النووية. كما أنه سيخلق مشاكل أكثر من الحلول لجهودنا الرامية إلى منع الانتشار النووي على الصعيدين الإقليمي والعالمي.

أما بخصوص معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، فعلى الرغم من التراجع الكبير في عدد من البلدان المدرجة في المرفق ٢، هناك دلائل تبعث على القلق العميق إذ أنها تشير إلى الاتجاه المعاكس. فبدلاً من العمل نحو بدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، فإن دولتين من الدول الحائزة للأسلحة النووية اللتين كانتا من أوائل الموقعين على المعاهدة لم تصدقا عليها بعد. كما أنه لم تُبد الدول الثلاث غير الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية أي إشارة إيجابية بعزمها على توقيع المعاهدة. وإندونيسيا، من جانبها، تظطلع جدياً بالأعمال التحضيرية للتصديق على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، مع إشراك أصحاب المصلحة الوطنية لدينا.

وفي غضون ذلك، ينبغي البدء فوراً بالمحادثات والمفاوضات بشأن معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية إما في مؤتمر نزع السلاح أو في إطار معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وستحظر المعاهدة المخزونات الحالية من المكونات الرئيسية لإنتاج الأسلحة النووية واليورانيوم المخضب والبلوتونيوم وما سيُنتج منه في المستقبل. وسيشكل ذلك حجر الزاوية في عملية نزع السلاح النووي. ونرى أن

غير الإنسانية. ويتوقع المجتمع الدولي بحق أن يصل الزخم إلى ذروته في وقت لاحق من هذا العام. عندئذ فقط سنشعر جميعاً بتفاوت أكبر بشأن ضمان مستقبل سلمي ومستقر لعالمنا، تستحقه حقاً الأجيال الحالية والمقبلة.

السيد يورغ سترولي (سويسرا) (تكلم بالفرنسية):

أود أن أهنيئكم، سيدي الرئيس، على انتخابكم رئيساً للجنة، وأن أؤكد لكم دعم وفد بلدي الكامل. ويتطلع وفد بلدي إلى مناقشات بناءة بشأن جميع جوانب نزع السلاح وعدم الانتشار والأمن الدولي في الأسابيع المقبلة.

وتأسف سويسرا لأن العديد من محافل نزع السلاح المتعددة الأطراف لا تزال مسدودة. ونرى أن ذلك ليس ناجماً عن أوجه القصور الملازمة للنظام، وإنما يعبر عن سياق الأمن الدولي وعدم توفر الإرادة السياسية للدخول في مفاوضات. ويتعين علينا التغلب على تلك العقبة إذا ما أردنا إحراز تقدم في نهاية المطاف.

ولا يزال مؤتمر نزع السلاح أفضل مثال على المأزق الحالي. فقد مر عام آخر ولم تتمكن الدول الأعضاء من الاتفاق على برنامج للعمل، ولا كنتيجة، على المفاوضات بشأن معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية. ويتعين إجراء المفاوضات بشأن هذه المعاهدة من دون شروط مسبقة تتعلق بالنطاق والتحقق. ولا تزال سويسرا مقتنعة بأن معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية، إلى جانب معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، ستصبح إحدى ركائز بنية نزع السلاح النووي وعدم الانتشار. إن مشروع برنامج العمل الذي أعده الرؤساء الستة لهذا العام، على النحو الوارد في الوثيقة CD/1840، يشكل أساساً قوياً لمواصلة جهودنا في العام القادم.

أسفر الاجتماع الثاني للجنة التحضيرية للمؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠١٠ للأطراف في معاهدة عدم انتشار

الأطراف في المناطق الأخرى الحالية من الأسلحة النووية العمل من أجل إضفاء الطابع العالمي على هذه المناطق.

وفي حين كان التركيز على التهديد الذي تمثله أسلحة الدمار الشامل وانتشارها أمر لا مفر منه، نؤكد أنه لا ينبغي التقليل من الاهتمام بتنظيم الأسلحة التقليدية وتخفيضها. ذلك أن انتشار تلك الأسلحة، ولا سيما الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، ما زال يهدد السلم والأمن في مناطق عديدة من العالم.

إن إندونيسيا، بوصفها دولة طرفاً في اتفاقية حظر استعمال وتكديس وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام، أعلنت التزامها مرتين هذا العام بتنفيذ أحكام الاتفاقية من خلال تدمير بعض الألغام المضادة للأفراد في مخزونها. وفي الوقت نفسه، تؤيد الجهود الرامية إلى تعزيز الاتفاقية وإضفاء الطابع العالمي عليها في منطقتنا، ونأمل في زيادة تعزيز تلك الجهود بمشاركة المجتمع المدني.

إن جلوس ممثلي الدول الـ ١١١ المشاركة في مؤتمر دبلن الدبلوماسي الذي عقد في أيار/مايو ٢٠٠٨، مع ممثلي المجتمع المدني لاعتماد اتفاقية بشأن الذخائر العنقودية مثل حدثاً تاريخياً. وكان ذلك علامة بارزة في إنجازات البشرية وجدول أعمال نزع السلاح، وإندونيسيا مسرورة جداً به. وستيسر الاتفاقية الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي لمعالجة أفضل للكوارث الناجمة عن استخدام الذخائر العنقودية غير الإنسانية. وكون إندونيسيا تقع في منطقة تعتبر الأكثر تضرراً جراء استخدام الذخائر العنقودية، فهي تأمل في أن تنظر بلدان منطقة جنوب شرق آسيا في الانضمام إلى الاتفاقية.

وختاماً، وكما قلنا من قبل، فالزخم ينشأ نحو تحقيق عالم خال من أسلحة الدمار الشامل، ولا سيما الأسلحة النووية، وفي الوقت نفسه السيطرة على الأسلحة التقليدية

أنظمة نزع السلاح وعدم الانتشار النووي لا تزال تفتقر إلى توفر أساليب التحقق الملزمة قانوناً، والشفافية، وتدابير بناء الثقة. وسيكون تعزيز آليات التحقق والشفافية وبناء الثقة الخاصة بجميع أنواع أسلحة الدمار الشامل، دون شك، أحد أهم مهام المجتمع الدولي في السنوات المقبلة.

وفي ميدان الأسلحة الكيميائية، تحذونا الثقة بأن جميع الدول الحائزة لهذه الأسلحة ستواصل تدمير مخزونها في إطار الموعد النهائي الذي حددته الدول الأطراف في اتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية. وترحب سويسرا بنتائج المؤتمر الاستعراضي الثاني، ولكنها تدعو إلى أن تتضمن عملية المفاوضات جميع أصحاب المصلحة.

وفي مجال الأسلحة التقليدية، اتخذ المجتمع الدولي عدداً من الخطوات الهامة إلى الأمام. وقبل كل شيء، شهدت هذه السنة اعتماد الاتفاقية المتعلقة بالذخائر العنقودية، في دبلين في أيار/مايو. وترحب سويسرا بذلك التطور التاريخي، وتدرك أن الاتفاقية ستكون قوية وطموحة. وفي رأينا، أنها تمثل توافقا معقولا بين الآلة الحربية والاعتبارات الإنسانية. وقد قررت الحكومة السويسرية أن توقع الاتفاقية في ٣ كانون الأول/ديسمبر في أوسلو. ومع ذلك، فهي تدرك أن المشاكل التي تفرضها الذخائر العنقودية لم تُحل بعد. ولذلك السبب، يناشد بلدي جميع الدول المشتركة في المفاوضات المتعلقة بصياغة بروتوكول جديد بشأن الذخائر العنقودية في إطار اتفاقية حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة يمكن اعتبارها مفرطة الضرر أو عشوائية الأثر، أن تساهم بأقصى ما في وسعها لضمان نجاح المفاوضات.

وستترأس سويسرا الاجتماع القادم للأطراف في اتفاقية حظر استعمال وتكديس وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام، وستركّز على الالتزامات المتعلقة

الأسلحة النووية إلى تبادل بناء للآراء بشأن الأهداف التي نطمح إلى تحقيقها بحلول موعد المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠١٠. ونحن بحاجة إلى الحفاظ على روح الحوار والتعاون. فمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية هي أحد الأركان الأساسية في النظام العالمي لترع السلاح وعدم الانتشار. ومن الأهمية بمكان المثابرة في الجهود المبذولة لإضفاء الطابع العالمي عليها وتعزيزها.

وبمثل خفض مستوى التأهب لنظم الأسلحة النووية أولوية بالنسبة لبلدي. وتمثلت إحدى سمات الحرب الباردة في إبقاء الأسلحة النووية في حالة استنفار قصوى. لقد مضى ذلك الوقت، وإن خفض حالة التأهب العملي من شأنه أن يؤدي إلى زيادة الأمن للجميع. ونحن مقتنعون بأننا نستطيع أن نحقق هذا الهدف إذا تناولنا المسألة بأسلوب شامل وعملي.

يواجه المجتمع الدولي حالياً عدداً من التحديات المتعلقة بالقضايا النووية. والقرار الذي اتخذته مجموعة موردي المواد النووية بعدم المطالبة بتنفيذ النطاق الكامل للضمانات بعد الآن كشرط للتعاون في المجال النووي مع الهند، يثير مسائل أساسية بخصوص مستقبل نظام عدم الانتشار النووي. كما أن عدم تعاون إيران التام مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية والقرار الأخير الذي اتخذته جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية باستئناف أنشطة تخصيب، يثيران أيضاً قلقاً بالغاً. وتعتقد سويسرا اعتقاداً راسخاً أنه يجب حل كل هذه المسائل عن طريق الحوار والدبلوماسية.

وثمة دلالات برزت مؤخراً تشير إلى تواجد إرادة سياسية أكبر نحو تحقيق نزع السلاح وعدم الانتشار النوويين. وترحب سويسرا بالجهود التي بذلتها في الآونة الأخيرة الدول الحائزة للأسلحة النووية لزيادة الشفافية فيما يتعلق بترساناتها النووية. ومع ذلك، ينبغي ألا ننسى أن

جنيف بتاريخ ١٢ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨. ويسر سويسرا، بوجه خاص، أن تذكّر أن مؤتمر القمة قد تلقى الدعم في إصدار إعلان ختامي من الدول الـ ٨٥ التي حضرت المؤتمر. كما تأمل أن تعتمد على دعم ٩٥ دولة موقعة على إعلان جنيف لترويج تلك المبادرة في المنتديات ذات الصلة في الأمم المتحدة.

أخيراً، ترحب سويسرا بالتقرير الذي قدمه فريق الخبراء الحكوميين إلى الجمعية العامة لبحث جدوى ونطاق وبارامترات إبرام معاهدة بشأن الاتجار بالأسلحة. وبوصفنا عضواً في الفريق، فإننا نؤيد المزيد من التوصيات الموضوعية. ولا نزال نؤيد بقوة إبرام معاهدة شاملة وملزمة قانوناً بشأن الاتجار بالأسلحة. كما نرى أنه من الأمور التي لا غنى عنها لنجاح هذه المعاهدة ضمان مشاركة جميع أصحاب المصلحة في العملية. ولا نزال سويسرا ملتزمة بتلك المسألة وترحب بالمزيد من المناقشات داخل الأمم المتحدة.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعتقد أن هذا البيان قد استغرق الوقت المحدد له بدقة توازي دقة الساعة السويسرية.

السيد تاروي (اليابان) (تكلم بالإنكليزية): أولاً، اسمحوا لي أن أهنئكم، سيدي السفير سوازو، على توليكم رئاسة اللجنة الأولى. وإنني على ثقة أنكم، بما لديكم من ثروة من التجارب والحكمة الدبلوماسية، سستمكّنون من توجيه أعمالنا بسلاسة خلال مداورات هذه الدورة. وأؤكد لكم دعم وفد بلادي التام في اضطلاعكم بتلك المهمة الحيوية.

بعد قرابة سنتين من انتهاء الحرب الباردة، يبدو للأسف أن أوجه عدم اليقين آخذة في التزايد في بعض المجالات. وفي ضوء ذلك، يجب أن ندرك أن ميدان نزع السلاح وعدم الانتشار ليس بمعزل عن ذلك. فعلى سبيل المثال، لا تزال المسألتان النوويتان في جمهورية كوريا الشعبية

بتدمير المخزونات وإزالة الألغام. وبالإضافة إلى ذلك، تواصل بلادي العمل نحو إضفاء الطابع العالمي على الاتفاقية، وكذلك البروتوكول الخامس المرفق بالاتفاقية بشأن استعمال أسلحة تقليدية معينة.

كما تولي سويسرا أهمية كبيرة لزيادة تعزيز حماية المدنيين ضد العواقب الإنسانية المترتبة على الألغام والمتفجرات من مخلفات الحرب. ويتعين أن تستمر إزالة الألغام في جميع المناطق المتضررة حول العالم. وينبغي ألا يكون التركيز في مساعدة الضحايا منصبا على الآثار المباشرة المترتبة على الألغام الأرضية فحسب؛ بل يجب أن نعمل أيضاً على تحسين نوعية الرعاية والحصول عليها، وضمان الاندماج الاجتماعي - الاقتصادي لضحايا الألغام، وكفالة أعمال حقوقهم الأساسية. أخيراً، تهدف سويسرا إلى إدراج الإجراءات المتعلقة بالألغام في الإطار الأكبر للتعاون الإنمائي. ونعتقد أننا لن نحقق النتائج الدائمة والشاملة إلا إذا تناولنا الإجراءات المتعلقة بالألغام من هذا المنظور.

وفي ما يتعلق بمسألة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، ترحب سويسرا بالوثيقة الموضوعية المنبثقة عن الاجتماع الثالث الذي يعقد مرة كل سنتين. وبعد فشل المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠٠٦، بدأ الاجتماع النظر من جديد في مسألة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وتنفيذ برنامج العمل. وستمكن النتيجة التي يتم التوصل إليها من تطبيق التوصيات المتعلقة بالمستقبل، وتنظيم الاجتماعات الإقليمية ودون الإقليمية، وتنفيذ المشاريع.

وتواصل سويسرا أيضاً، بالتعاون الوثيق مع عدد من الدول الأخرى، التزامها بتحقيق اعتراف أكبر بالآثار السلبية للعنف المسلح على التنمية. وفي إطار إعلان جنيف بشأن العنف المسلح والتنمية، قامت سويسرا، بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بتنظيم مؤتمر قمة استعراضي في

بأعلى عدد من الأصوات المؤيدة في الجمعية العامة، وقد وصل العام الماضي إلى ١٧٠ صوتاً، وهو أعلى عدد على الإطلاق. إن مشروع القرار المتعلق بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، الذي أعد، بالتعاون مع جنوب أفريقيا وكولومبيا يرسى أساساً تبني الدول الأعضاء عليه تبادل وجهات النظر والعمل على تنفيذ برنامج عمل الأمم المتحدة. ونأمل بقوة أن تعرب الدول الأعضاء في الأمم المتحدة مرة أخرى عن تأييدها المتواصل لمشاريع القرارات.

وما زال نزع السلاح يتسم بالركود، على النقيض من أمني شعوب العالم. ولم تدخل بعد معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية حيز النفاذ. ولم يضطلع مؤتمر نزع السلاح بأية مفاوضات تتعلق بمعاهدة نزع السلاح منذ أكثر من عقد. وبالتحديد، فإن المفاوضات بشأن معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية لم تبدأ بعد.

وعلى الرغم من التحديات العديدة التي تواجه نظام معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وفشل المؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعام ٢٠٠٥، لا يزال تحقيق التقاء في وجهات نظر الدول الأعضاء الأطراف بعيداً. ومع ذلك، نرى إشعاعاً نور عبير الظلام. ومن المشجع أن الاجتماع الوزاري الرابع لمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية الذي عقد مؤخراً في نيويورك قد انتهى بنجاح وتميز بحضور رفيع المستوى. وقد وضع الرؤساء الستة لمؤتمر نزع السلاح مشروع برنامج عمل وارد في الوثيقة CD/1840، والذي يحظى تقريبا بتوافق في الآراء، وقد بدأت بنجاح عملية دراسة المؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم الانتشار لعام ٢٠١٠.

ومن هنا فقد آن الأوان ليعرب القادة السياسيون للمجتمع الدولي بقوة عن التزامهم السياسي بتزع السلاح. كما عليهم أن يثبتوا بشكل خاص إرادتهم السياسية نحو نزع

الديمقراطية وإيران دون حل، وينبغي تنفيذ جميع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة بشأن هاتين المسألتين دونما تأخير. وبالإضافة إلى ذلك، فإن الافتقار إلى الشفافية في حجم القوات النووية في بعض المناطق يشكل مصدر قلق لنا أيضاً.

وإزاء ذلك، تؤكد اليابان من جديد تصميمها الثابت على مواصلة الاضطلاع بدور رائد في تعزيز نزع السلاح وعدم الانتشار. واليابان، بوصفها دولة تكرر نفسها لتحقيق السلام، تبذل جهوداً مضنية لتعزيز نزع السلاح وعدم الانتشار. واليابان هي الدولة الوحيدة التي عانت من ويلات القنبلة الذرية.

وعليه، فقد التزمت اليابان بالاضطلاع بمهمة ومسؤولية مناشدة العالم على نحو قوي بعدم العودة مرة أخرى إلى الدمار الذي سببته الأسلحة النووية، وبقيادة المجتمع الدولي في سعيه لتحقيق هدفنا المشترك في إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية.

لقد اضطلعت اليابان بدور قيادي متين في نزع السلاح وعدم الانتشار في هذا العام بشكل خاص. وبناء على مبادرة اليابان التي تتأسس مؤتمر قمة هو كايدو لمجموعة الثمانية لهذا العام، الذي يضم بين أعضائه أربع دول حائزة للأسلحة النووية، تضمن إعلان الزعماء لأول مرة في التاريخ فقرة عن نزع السلاح النووي. وفي تموز/يوليه، اتفق رئيسا وزراء اليابان وأستراليا على إنشاء اللجنة الدولية المعنية بعدم انتشار الأسلحة النووية ونزعها، وتقرر عقد الاجتماع الأول من ١٩ إلى ٢١ تشرين الأول/أكتوبر في سيدني.

وفي الدورة الثالثة والستين هذه للجنة الأولى، ستقدم اليابان مرة أخرى مشروع قرارين مهمين، أحدهما يتعلق بتزع السلاح النووي والآخر بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. وفي كل عام، يحظى مشروع القرار المتعلق بتزع السلاح النووي، وهو واحد من عدة مشاريع قرارات مماثلة،

خال من الأسلحة النووية، وذلك بالتعاون مع بلدان أخرى وبلاستفادة من خبراتنا وحماس المجتمع المدني.

أود الآن أن أنتقل إلى الكلام باختصار عن مسألة الأسلحة التقليدية. تعتزم اليابان، بالتعاون مع كولومبيا وجنوب أفريقيا، تقديم مشروع قرار يدعو إلى متابعة الجمعية العامة لإنجازات المجتمع الدول الثاني الذي يعقد مرة كل سنتين بشأن الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، وإلى وضع رؤية على الأجلين المتوسط والطويل للعمل المتعلق بتنفيذ برنامج العمل. زيادة على ذلك، تساهم اليابان بهمة في المناقشات الدولية لمعالجة الشواغل البشرية التي تسببها الذخائر العنقودية. وترحب اليابان باعتماد اتفاقية الذخائر العنقودية في مؤتمر دبلن الدبلوماسي، وهي تنظر حاليا في اتخاذ إجراءات ملموسة لتمكيننا من توقيع الاتفاقية. وفي موازاة ذلك العمل، تواصل اليابان المساهمة في المفاوضات الجارية لوضع صك ملزم قانونا في إطار الاتفاقية المعنية ببعض الأسلحة التقليدية التي يشترك فيها معظم منتجي الذخائر العنقودية والبلدان التي تمتلكها.

وبالنسبة لمسألة إبرام معاهدة تتعلق بتجارة الأسلحة، فقد خلص فريق الخبراء الحكوميين إلى نتيجة مؤداها أن الأمر يقتضي مزيدا من النظر في هذا الموضوع، وأن الجهود قائمة بالفعل نحو إبرام معاهدة عالمية. ويجب دفع ذلك الزخم والقيام بالمزيد من المداولات بأوسع مشاركة ممكنة للدول الأعضاء في الأمم المتحدة، بينما ينبغي تشجيع تنفيذ التوصيات الواردة في تقرير فريق الخبراء الحكوميين.

وفي الختام، أسمحوا لي أن أقول بأنه ينبغي لنا جميعا أن نبذل كل ما بوسعنا للعمل معا لإظهار الإرادة السياسية اللازمة من أجل تعزيز قضية نزع السلاح وعدم الانتشار. أود أيضا أن أشدد على أهمية الدور الذي يقوم به المجتمع

السلاح النووي بتحديد الهدف المتمثل في تحقيق عالم خال من الأسلحة النووية. ولذلك، ينبغي لنا أن نمهد السبيل للزعماء ليثبتوا تلك الإرادة السياسية. والمقالات التي نشرت في صحيفة وول ستريت جورنال في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧ و ٢٠٠٨ عملت على بناء الزخم السياسي في ذلك المنحى.

وتستطيع اللجنة الأولى أيضا هذه السنة أن تقوم بدور أساسي باتجاه ذلك الهدف. وتهدف أيضا المبادرة اليابانية والأسترالية لإطلاق اللجنة الدولية المعنية بعدم انتشار الأسلحة النووية ونزاعها إلى تمهيد الطريق أمام الالتزامات السياسية للقادة. وتتوي اللجنة، التي تتألف بشكل أساسي من صناعات سابقين للقرارات السياسية رفيعي المستوى، أن تقدم توصيات واقعية لتحقيق عدم انتشار الأسلحة النووية ونزاعها، يستند إليها الزعماء السياسيون.

على أعضاء المجتمع الدولي كافة أن يظهرُوا الإرادة السياسية. وفي ذلك السياق، أود أن أذكر بأن إعلان قادة مؤتمر قمة هوكايدو تويأكو لمجموعة الثمانية دعا جميع الدول الحائزة لأسلحة نووية إلى تقليص الأسلحة النووية بطريقة شفافة. ومن المهم أيضا أن تؤدي المفاوضات المتعلقة بإطار العمل الملزم قانونا الذي سيعقب معاهدة تخفيض الأسلحة الاستراتيجية إلى تحقيق نتيجة قبل أن تصبح المعاهدة غير فعالة.

وينبغي أيضا للدول غير الحائزة للأسلحة النووية أن تلتزم بتنفيذ تعهداتها المتعلقة بعدم الانتشار والاستخدام السلمي للطاقة النووية. وعلاوة على ذلك، من المهم أيضا أن تراقب الهند التزاماتها المقطوعة والمقترنة بالقرار الأخير لمجموعة موردي المواد النووية. وقرار اليابان بالانضمام إلى توافق الآراء كان صعبا من عدة أوجه. وستبذل اليابان قصارى جهودها لتكوين الإرادة السياسية نحو تحقيق عالم

والكامل؛ ووضع صيغة نهائية لضمانات أمنية سلبية عالمية وغير تمييزية وملزمة قانونا للدول غير الحائزة للأسلحة النووية؛ وإبرام اتفاقية دولية بشأن وضع معايير عالمية وغير تمييزية للتعاون في الاستخدام السلمي للطاقة النووية؛ ومعالجة الشواغل الناجمة عن استحداث ونشر وانتشار قذائف ومنظومات مضادة للقذائف التسيارية التي تزعزع الاستقرار بحكم طبيعتها؛ وتعزيز النظام القانوني الدولي لمنع تسليح الفضاء الخارجي؛ وإجراء مفاوضات تتعلق بخفض متوازن للقوات المسلحة والأسلحة التقليدية؛ وحل النزاعات بالطرق السلمية؛ وإزالة الأسباب الأساسية للشواغل الأمنية للدول؛ ومنع انتشار أسلحة الدمار الشامل؛ وإنشاء آليات لضمان سلامة وأمن الأصول الاستراتيجية.

والعامل الحاسم لإعادة إحياء توافق الآراء بشأن نزع السلاح وعدم الانتشار هو الإرادة السياسية للدول، لا سيما الدول الحائزة للأسلحة النووية والدول الأخرى ذات الأهمية العسكرية. فهي لا تستطيع أن تحصل على الأمن لنفسها على حساب أمن الآخرين. وستكون باكستان مستعدة لتأييد أي اقتراح بشأن برنامج عمل مؤتمر نزع السلاح الذي يتعامل بطريقة متوازنة مع المسائل الأساسية الأربع المدرجة في جدول أعمال المؤتمر، أي نزع السلاح النووي، وضمانات الأمن السلبية، ومنع سباق التسلح في الفضاء الخارجي، ومعااهدة قابلة للتحقق بشأن المواد الانشطارية.

وقد كان لدينا حتى وقت قريب توافق عالمي في الآراء على أن يعمل مؤتمر نزع السلاح من أجل إبرام معاهدة قابلة للتحقق لوقف إنتاج المواد الانشطارية. بيد أنه ثمة محاولات الآن لتنحية مبدأ التحقق جانبا. وبالنسبة إلى باكستان، فإن إدماج التحقق الدولي الفعال في ولاية تلك المعاهدة يكتسي أهمية بالغة. بالإضافة إلى ذلك، ووفقا لولاية شانون لعام ١٩٩٥، ينبغي أن تعالج مسألة مخزون المواد الانشطارية الموجودة حاليا وفي المستقبل.

المدني. وبالتأكيد أنه تحت قيادتكم الفعالة يا سيدي، سوف يؤدي عمل اللجنة الأولى أكله.

السيد أكرم (باكستان) (تكلم بالإنكليزية): سأقرأ

نسخة موجزة من بياني الكامل الذي تم توزيعه بهدف الإيجاز.

السيد الرئيس، أهنتكم على انتخابكم رئيسا للجنة

الأولى وأتمنى لكم النجاح في إدارة عمل اللجنة.

يؤيد وفدي البيان الذي ألقاه ممثل إندونيسيا نيابة

عن حركة عدم الانحياز.

ويشهد العالم تآكلا في تدابير تحديد الأسلحة ونزع

السلاح، وعكسا لسياسات الدول الرئيسية في مجال عدم

الانتشار، وانتهاكا للالتزامات المتعلقة بالمعاهدة وضعفا في

مؤسسات نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة. إن عدم إحراز

تقدم في حل النزاعات الإقليمية المستمرة منذ أمد بعيد

ونشوء أشكال جديدة للنزاعات ما برحا يعرفان هدف

الأمن المتكافئ للجميع.

وإضافة إلى الانتشار الأفقي والعمودي لأسلحة

الدمار الشامل على صعيد الدول، فإن تهديد أسلحة الدمار

الشامل التي تملكها وتستخدمها أطراف من غير الدول يمثل

شاغلا متزايدا. والسياسات التمييزية القصيرة النظر المتعلقة

بالحصول على التكنولوجيا النووية من أجل مكاسب ضيقة

بصرف النظر عن أي معيار متكافئ التطبيق أضعفت بشكل

متزايد نظام عدم الانتشار الدولي وقللت من مصداقيته

وشرعيته. ويتوافق ذلك مع إمكانية بينة بأن تؤدي هذه

التدابير إلى تحويل المواد النووية للأغراض العسكرية. وقد

استرعت باكستان الانتباه باستمرار إلى ضرورة تحقيق توافق

جديد في الآراء بشأن النطاق الكامل لمسائل نزع السلاح

وتحديد الأسلحة وعدم الانتشار. وينبغي لهيكل ذلك التوافق

في الآراء أن يستند إلى قاعدة قوية تتألف من العناصر التالية:

التزام متجدد من جميع الدول الأعضاء بترع السلاح العام

الانتشار، سيؤدي في واقع الحال إلى تشجيع المزيد من الانتشار. وكان من الممكن أن يكون ذلك أكثر إفادة لو أنه شجع على هئية ظروف متكافئة للاستخدام السلمي للطاقة النووية في ظل ضمانات ملائمة ومن خلال نهج يتسم بالموضوعية وعدم التمييز ويقوم على المعايير.

وستواصل باكستان العمل بروح المسؤولية للمحافظة على حد أدنى من الردع الموثوق به. ولكننا لن نكون غافلين عن متطلباتنا الأمنية أو احتياجاتنا للتنمية الاقتصادية. وباكستان لديها برنامج نووي مدني هام ومصمم لتلبية احتياجاتنا المتعاظمة للطاقة، المقدر أن تصل إلى ٨٠٠٠ ميغاواط بحلول عام ٢٠٣٠. وسوف نستمر في تطوير قدرتنا على توليد الطاقة النووية وفقا لنظام دولي للسلامة.

وسوف نثابر أيضا على بذل جهودنا لإنشاء نظام لعدم الانتشار يكون عادلا حقا ومتوازنا وفعالاً ويسهم إسهاما مفيدا في تحقيق الهدف الشامل لترع السلاح النووي وإحلال المزيد من الأمن للجميع في ظل نظام دولي مستقر.

السيد أنتونوف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية):
اسمحوا لي أن أهنئكم، سيدي الرئيس، على انتخابكم في منصبكم الرفيع والمسؤول وأتمنى للجميع النجاح في عملنا خلال دورة اللجنة الأولى الحالية.

إن مسائل نزع السلاح وعدم الانتشار لا يمكن النظر فيها بمعزل عن الوضع الأمني الدولي الراهن بشكل عام. فهذا الوضع يبعث على بعض القلق. ولا يمكن حل قضايا الأمن المعاصرة بأسلوب القوة المباشرة أو بالخطط الموضوعية بشكل أحادي التي تتجاهل تماما القانون الدولي وتشدد على مبدأ استباحة الأمور.

وقد قمنا مرارا وتكرارا، بما في ذلك من هذه القاعة، بحث جميع الدول على إنشاء نظام أمني دولي عادل حقا،

إننا بحاجة إلى تعزيز الآلية القائمة لمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة ومكافحته وتحديد الوسائل الكفيلة بالتنفيذ الكامل لبرنامج عمل الأمم المتحدة لمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه. وينبغي لأي اقتراح بشأن الاتجار بالأسلحة التقليدية أن يراعي حق جميع الدول بتصنيع واستيراد وتصدير ونقل وامتلاك أسلحة تقليدية للدفاع عن النفس وإحلال الأمن. والمحافظة على التوازن في قدرات الدول الدفاعية بالحد الأدنى من التسلح من شأنها أن تسهم في تحقيق السلام والاستقرار وينبغي أن تكون هدفا رئيسيا لتحديد الأسلحة التقليدية.

وفي ما يتعلق بمناقشات فريق الخبراء الحكوميين بشأن الذخائر العنقودية، نتطلع إلى إحراز نتيجة تحافظ على التوازن بين الاعتبارات العسكرية والشواغل الإنسانية.

إن سعينا المستمر لفترة طويلة من أجل أن تكون منطقة جنوب آسيا خالية من الأسلحة النووية أُحبط في عام ١٩٩٨ بسبب التجارب النووية في جوارنا. وقد اضطرت باكستان إلى الرد من أجل المحافظة على التوازن الاستراتيجي في المنطقة. ومع ذلك، سعت باكستان باستمرار منذ عام ١٩٩٨، بوصفها دولة نووية مسؤولة، للتمسك بالتزامها بضبط النفس والتحلي بالمسؤولية. وكان من بين جهودنا اقتراح إنشاء نظام استراتيجي لضبط النفس في جنوب آسيا، يتضمن حل التزاعات، وضبط النفس إزاء القذائف النووية والتوازن في الأسلحة التقليدية.

إن السياسات التي تولد الفوارق النووية في منطقتنا وتعزز النهج التمييزي إزاء باكستان لن تؤدي إلى شيء سوى تعقيد أوجه التفاوت الاستراتيجي التي من شأنها أن تزعزع استقرار المنطقة بأسرها، بل العالم. ومثل هذا الترتيب المدفوع بجني الأرباح بدلا من تحقيق أي مكاسب لعدم

يكون نزع السلاح وعدم الانتشار جزءاً لا يتجزأ منه. ولا يمكن لنا أن نتصدى لطائفة التحديات والتهديدات المتعاظمة إلا إذا فعلنا ذلك معاً.

وفي ٥ حزيران/يونيه ٢٠٠٨، طرح الرئيس الروسي، دميتري ميدفيديف، بديلاً إيجابياً عن زيادة تصعيد التوتر في المنطقة الأوروبية - الأطلسية. وتتعلق الفكرة بإنشاء نظام أممي جماعي جديد تقدمي ومنفتح على أساس المساواة والقواعد المحددة الملزمة عالمياً.

لقد صاغ الرئيسي الروسي مقترحاً واضحاً لإبرام معاهدة بشأن الأمن الأوروبي - الأطلسي. وقبل بضعة أيام تكلم وزير الخارجية، السيد سيرجي لافروف، في الجمعية العامة بالتفصيل عن المعايير المحددة لهذه الفكرة (انظر A/63/PV.14).

وأود أن أشدد على أن مبادئ العالم المتعدد الأقطاب التي جاءت في الاقتراح الروسي، إذا ما تم تنفيذها، من شأنها أن تتيح عملياً وضع أسس متكافئة للتفاعل فيما بين الدول. وسيكون لهذا الترتيب بدوره أثر إيجابي على السلام والاستقرار، ويكفل لكل دولة حقها في التطور المستقل، بينما يعزز سيادتها وسلامة أراضيها. ومن شأن هذا الاقتراح الأمني الدولي المحسوب بدقة ألا يسمح لأية دولة بأن تعزز أمنها على حساب أمن دولة أخرى.

ويؤكد برنامج عملنا الإيجابي أن روسيا لا ترغب في الجاهية مع أية دولة وأنها تعارض العزلة الذاتية. وسنطور علاقات الصداقة مع الدول الأخرى بقدر استعداد شركائنا للقيام بذلك.

ونحن على اقتناع تام بأنه، لتحقيق فكرة النظام الأمني الدول المتكافئ، يجب علينا أن نتخذ تدابير متسقة ونشطة في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار. ونحن من جانبنا نقوم بكل شيء ممكن لجعل نزع السلاح - أولاً وقبل كل شيء نزع السلاح النووي - عملية تدريجية لا يمكن الرجوع عنها.

ولهذا السبب تستمر روسيا في الدعوة إلى تعزيز الدور المركزي للأمم المتحدة. إن محاولات الاعتماد على أوامام عالم القطب الواحد وجعلنا نغض الطرف عن الكيل بمكيايين في مجال الأمن الدولي لا تؤدي إلى شيء سوى إلى تعقيد مسائل نزع السلاح المتعدد الأطراف. ويصعب توقع أي تقدم جاد في هذا الميدان ما لم نغير المناخ السياسي العام ونبعد عن المواجهة ونبعد عقلية الكتل.

وللأسف، فإن المحاولات المتكررة لحل أصعب المسائل الأمنية عن طريق الأعمال العدوانية المتسارعة وغير المسؤولة ما زالت جارية. والعمل العدواني الأخير الذي قامت به جورجيا ضد جنوب أوسيتيا ما هو إلا مثال على ذلك. وكانت نتيجة التدخل من جانب جورجيا وقوع العديد من الضحايا في صفوف المدنيين وحفظة السلام، وباختصار كانت النتيجة مأساة إنسانية خطيرة.

ويكشف كل ذلك بوضوح شوائب هيكل الأمن الأوروبي الموروث من الماضي. وقد اتخذ التاريخ منعطفاً آخر وذكرنا باتفاق ميونيخ، والاستنتاجات التي استخلصناها منها جميعاً، أو هكذا بدا، هي أننا لا نستطيع استرضاء المعتدين والتضحية بنظام الأمن الجماعي على مذبح المصالح الوطنية الضيقة.

إن أزمة القوقاز ومحاولة التوسيع المتهور لحلف شمال الأطلسي للمحافظة على صيغة الحرب الباردة، وإنشاء القواعد العسكرية، بما في ذلك القواعد المضادة للقذائف بالقرب من الحدود الروسية، وإعداد قوة عالمية للرد السريع ما هي إلا تطلعات إلى تغيير التكافؤ الاستراتيجي للقوى في العالم، وتأمين الهيمنة العسكرية والسياسية، وترسيخ مبادئ

ولم يبق سوى سنة ونصف السنة قبل المؤتمر القادم للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة في عام ٢٠١٠. ويشكل المؤتمر منعطفًا هامًا في عملنا المتضافر لتعزيز نظام عدم الانتشار. ويتعين علينا أن نتوصل معًا إلى رزمة من المقترحات المحددة التي من خلال تنفيذها سنتمكن من مضاعفة جهودنا لزيادة توطيد كامل أساس عدم الانتشار ونزع السلاح والاستخدام السلمي للطاقة النووية. ومن جانبنا، سنواصل العمل بروح بناءة لدعم المقترح الذي سيوحد المشاركين في عدم الانتشار وإيجاد الحلول التوفيقية المقبولة لدى الجميع.

واليوم، نشهد اهتمامًا متزايدًا بفكرة رصد نقل الأسلحة التقليدية، بما في ذلك كل المشاكل المعقدة من الإنتاج إلى التخزين إلى الاستعمال من قبل المستوردين. ولقد أظهرت الأزمة في القوقاز مدى الأضرار التي ألحقتها بالنظام القائم لنقل الأسلحة، بما في ذلك المدونات والتفاهات في إطار ترتيبات فسرن. لقد آن أوان إجراء تحليل جدي في هذا المجال لتعريف المشاكل الأساسية والطرق الكفيلة بحلها. ويمكن أن تسهم قرارات فريق الخبراء الحكوميين، الذي درس جدوى فكرة إبرام معاهدة بشأن تجارة الأسلحة التقليدية هذا العام، إسهامًا كبيرًا في ذلك الإجراء. ونطالب بهذا النوع من العمل الدؤوب قبل اتخاذ قرار بشأن إبرام أية اتفاقات جديدة في مجال نقل الأسلحة التقليدية.

هذه المسائل الرئيسية يتناولها بياني المكتوب بمزيد من التفصيل. وإني أدعو زملائي إلى التعرف على الآراء المتعمقة للاتحاد الروسي بشأن عدم الانتشار ونزع السلاح وتحديد الأسلحة بالرجوع إلى ذلك البيان.

في الختام، أود أن أقول إن أماننا على ما يبدو عمل هام وصعب لوضع جدول أعمال للمجتمع الدولي لنزع السلاح وعدم الانتشار في المستقبل القريب. ونحن مستعدون

ونحن مقتنعون بأن إنشاء الولايات المتحدة لقواعد المنظومة الدفاعية العالمية المضادة للقذائف في بولندا والجمهورية التشيكية سيترك أثرًا سلبيًا على عملية نزع السلاح. وإننا نقترح بديلاً لذلك: رد جماعي على التحديات والأخطار التي تشكلها القذائف لا يقوض المصالح الأمنية لأحد. واليوم، نسأل السؤال التالي: هل شركاؤنا مستعدون لحوار متكافئ صادق بهدف تعزيز الأمن الدولي؟ إننا في انتظار الرد. ونحن مقتنعون بأن إضفاء الطابع العالمي على نظام المعاهدة المبرمة بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي لإزالة القذائف المتوسطة والأقصر مدى من شأنه أن يسهم في الأمن العالمي ويتصدى لخطر القذائف في المستقبل.

إن خطر وضع أسلحة في الفضاء الخارجي سيقوض الاستقرار العالمي. ولدينا سؤال بسيط - لماذا ينبغي أن تكون هناك أسلحة في الفضاء الخارجي؟ لماذا تهدر البلايين على شيء إن كان رد كاف وقوي بصورة واضحة سيتم العثور عليه على أية حال؟ فبال تأكيد سيكون من الأفضل إنفاق تلك الأموال على حل المشاكل الاقتصادية للبلدان النامية أو على تدمير أسلحة الدمار الشامل، ولا سيما الأسلحة الكيميائية.

في شهر شباط/فبراير ٢٠٠٨ قام وزير الخارجية الروسي، سيرجي لافروف، بالنيابة عن روسيا والصين، بتقديم مشروع معاهدة في مؤتمر نزع السلاح. وتتوقع من المؤتمر أن يقوم بتنشيط أعماله في هذا المجال.

الدافع وراء وضع أسلحة في الفضاء الخارجي يمكن أن يتراجع بشفافية اتخاذ تدابير بناء الثقة في الفضاء الخارجي. وفي هذه الدورة للجمعية العامة، تعتزم روسيا تقديم مشروع قرارها التقليدي المعنون "الشفافية وتدابير بناء الثقة في أنشطة الفضاء الخارجي".

ثمة أولوية أخرى هي مسألة أمن المعلومات على الصعيد الدولي. ونحن، مرة أخرى، نقدم مشروع قرار بهذا الخصوص. ونهيب بجميع الوفود أن تؤيده.

اتفاقية حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة يمكن اعتبارها مفرطة الضرر أو عشوائية الأثر والاتفاقية التي تم اعتمادها حديثا تعزز إحداهما الأخرى. ونعتقد بأن نتائج عمل الفريق ستتوافق مع المعايير التي تحددها المعاهدة الجديدة.

لقد شاركنا بنشاط في المفاوضات على المعاهدة الجديدة بشأن الذخائر العنقودية التي اعتمدت مؤخرا والتي سيفتح باب التوقيع عليها في أوسلو في شهر كانون الأول/ديسمبر من هذا العام. وبلغاريا، بسبب ما تشعر به من قلق عميق إزاء العواقب الإنسانية لاستخدام الذخائر العنقودية التي تلحق ضررا شديدا بالمدنيين، ترى أنه لا غنى عن الحاجة إلى إبرام وثيقة ملزمة قانونا تدخل حيز النفاذ لحظر هذه الأسلحة. وسياستنا بشأن المسألة موجهة نحو تحقيق هذا الهدف الإنساني السامي.

إن بلغاريا إذ تأخذ ذلك في الحسبان، استضافت وزارة الخارجية البلغارية بالاشتراك مع وزارة الخارجية النرويجية مؤتمرا إقليميا بشأن اتفاقية للذخائر العنقودية، اعتمدت في دبلن في أيار/مايو من هذا العام. وعقد المؤتمر في ١٨ و ١٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨ في صوفيا. وشارك في المؤتمر أكثر من ٨٠ ممثلا من بلدان مجلس التعاون الإقليمي والاجتمع المدني.

وكانت الغاية من ذلك المنتدى توفير سبيل للمناقشة المعمقة بشأن الاتفاقية التي اعتمدت مؤخرا بشأن الذخائر العنقودية. وكانت هناك ثلاث دورات كل منها في تركيز مختلف. وكانت اللجنة الأولى معنية بالاتفاقية بوصفها عرفا قانونيا جديدا، واللجنة الثانية كانت معنية بالجوانب الإنسانية للمعاهدة الجديدة، واللجنة الثالثة كانت معنية بالزيد من المسائل التقنية مثل تدمير المخزونات، وكان المتكلمون من ممثلي الحكومات ونشطاء المجتمع المدني ومن

للدخول في حوار بناء يتسم بالاحترام المتبادل ومفتوح بغية تحقيق نتائج عملية. وسمحوا لي أن أطمئنكم، سيدي، على دعمنا لجهودكم في تنظيم العمل الذي ينتظرنا بطريقة فعالة.

السيد بيتيف (بلغاريا) (تكلم بالإنكليزية): سمحوا

لي بادئ ذي بدء، بالنيابة عن الوفد البلغاري، أن أعرب لكم، السيد الرئيس، عن تهاننا الحارة لانتخابكم رئيسا للجنة الأولى. إن بلغاريا تؤيد تأييدا تاما البيان الذي أدلت به فرنسا يوم أمس بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي، والذي يعرض الآراء التي تتشاطرها بلغاريا أيضا. ولن أكرر تلك الآراء، لكن أود أن أشدد على بضع نقاط.

سمحوا لي أن أؤكد مجددا تأييد بلغاريا الكامل لآلية متعددة الأطراف فعالة في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار، مع اضطلاع الأمم المتحدة فيها بدور قوي. وينبغي أن يكون نزع السلاح وتوحيد الأسلحة وعدم انتشار أسلحة الدمار الشامل، وكذلك تعزيز النظام الدولي للمعاهدات، أولوية لجميع الدول، حيث أن قائمة الأخطار والتحديات التي تواجه أمننا المشترك للأسف قائمة طويلة جدا. وفي هذا الصدد، يبقى التنفيذ العالمي لنظام معاهدة عدم الانتشار أولوية ويجب أن يظل كذلك. ولذا، فإن دخول معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية حيز النفاذ أمر لا غنى عنه.

وتولي بلغاريا أهمية كبيرة لاتفاقية حظر أو تقييد

استعمال أسلحة تقليدية معينة يمكن اعتبارها مفرطة الضرر أو عشوائية الأثر وبرتوكولاتها. فهذه الاتفاقية تشكل جزءا رئيسيا من القانون الإنساني الدولي، وبلدي ملتزم التزاما قويا بالعمل على تعزيزها. ونشارك بنشاط في عمل فريق الخبراء الحكوميين لوضع صك ملزم قانونيا بشأن الذخائر العنقودية التي تسبب أذى غير مقبول للمدنيين. ونتعشم أن التوافق في الآراء سيتم التوصل إليه، وسيتمكن الفريق من إنجاز ولايته. وتعتبر بلغاريا عمل فريق الخبراء الحكوميين ضمن إطار

وما انفك المجتمع الدولي يواجه التحديات التي تمثلها تهديدات خطر انتشار أسلحة الدمار الشامل ووسائل إيصالها. ففي عالمنا المعاصر الذي تتغير فيه البيئة الأمنية العالمية، لا يزال تعزيز القواعد والصكوك القانونية الدولية والوطنية لمنع انتشار أسلحة الدمار الشامل يكتسي أولوية عليا.

ونحتاج إلى مفهوم عريض وشامل لكي نواجه بفعالية المخاطر التي قد تنشأ من انتشار أسلحة الدمار الشامل. وفي ذلك الصدد، فإن الاستراتيجية الأمنية الأوروبية التي تؤيد وتعزز عالمية الاتفاقات المتعددة الأطراف المتعلقة بأسلحة الدمار الشامل، ونظم الرقابة في تصديرها، وتجرم الأنشطة المحظورة للحماية المادية ذات الصلة، توفر أساسا جيدا لتوطيد الجهود وتحويل تطلعاتنا إلى أعمال ملموسة. وسوف نواصل أيضا دعم عمل لجنة القرار ١٥٤٠، الذي يكمل الجهود العالمية من أجل مكافحة انتشار أسلحة الدمار الشامل ووسائل إيصالها.

إن اتفاقية الأسلحة الكيميائية واتفاقية الأسلحة البيولوجية والسُمّية عنصران هامين في النظام العالمي لمكافحة انتشار أسلحة الدمار الشامل. وعدم الانضمام إلى هاتين الاتفاقيتين ما انفك يمثل تحديا كبيرا لأمننا العالمي. ومرة أخرى، نكرر نداءنا من أجل تقييد واسع بالتنفيذ الفعال لهاتين الاتفاقيتين.

إن أوكرانيا تعتبر معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية حجر الزاوية في النظام العالمي لمنع الانتشار النووي. ونحن ملتزمون التزاما كاملا بمعاهدة عدم الانتشار بجميع أركانها الثلاثة التي تعزز بعضها بعضا، وبالتحديد عدم الانتشار ونزع السلاح والاستخدام السلمي للطاقة النووية. ونواصل أيضا العمل نحو انضمام عالمي لمعاهدة عدم الانتشار ونهيب بتلك الدول التي ليست أطرافا بعد فيها أن تنضم إلى المعاهدة.

الفنيين في المنظمات الدولية العاملة في مجال الذخائر العنقودية، مثل لجنة الصليب الأحمر الدولية وشعبة إدارة الألغام في الأمم المتحدة.

إن التنفيذ الكامل لبرنامج العمل لمنع ومكافحة واستئصال الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ما برح من بين أولويات بلغاريا. ونشعر بالتشجيع بشكل خاص باجتماع فترة السنتين الذي عقد في شهر تموز/يوليه هذا العام وأسفر عن تقرير موضوعي. وتوافق الآراء الذي تحقق فيه يبين أهمية ذلك الصك.

وعلى نفس المنوال فإن بلغاريا ملتزمة بقوة بالعمل نحو اعتماد معاهدة دولية لتجارة الأسلحة ملزمة قانونا. وهناك طلب شديد من جانب المجتمع الدولي ومعظم الدول لإبرام هذا الصك.

السيد اوشينكو (أوكرانيا) (تكلم بالإنكليزية): أود في البداية أن أهنئكم يا سيادة الرئيس وبقية أعضاء المكتب على انتخابكم عن جدارة. وإني لعلني ثقة من أنه بفضل قيادتكم سوف تديرون دفة عملنا نحو خاتمة ناجحة. وفي ذلك الصدد يمكننا أن نطمئنوا إلى تأييد وفد بلادي وتعاونه الكاملين. يؤيد وفد أوكرانيا تأييدا كاملا البيان الذي أدلى به ممثل فرنسا باسم الاتحاد الأوروبي. وفي نفس الوقت نود أن نغتنم هذه الفرصة لتتطرق إلى بعض المسائل الأخرى التي توليها أوكرانيا جل اهتمامها.

إن أوكرانيا ما فتئت تؤيد النهج المتعدد الأطراف نحو نزع السلاح والأمن الدولي. وبينما نقر بالصعوبات في تنفيذ المعاهدات الدولية الحالية وإنفاذ المعاهدات الجديدة وتعثر مفاوضات نزع السلاح، نؤكد مجددا التزامنا الكامل بالإبقاء على آليات نزع السلاح الحالية وتعزيزها، وبصورة رئيسية للجنة الأولى، ومؤتمر نزع السلاح وهيئة نزع السلاح.

أود أيضا أن أكرر الأهمية الحيوية لإضفاء طابع العالمية على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. ونثق بأن دخول هذه المعاهدة حيز النفاذ من شأنه أن يساعد بصورة ملموسة في إحراز الأهداف النبيلة المتمثلة في عالم آمن وسلمي وخال من الأسلحة النووية. وأوكرانيا التي ربما يصبح دورها في نزع السلاح النووي مثالا يحتذى به، لا تزال من بين أكثر الدول التي ما برحت ماضية في تأييد الصكوك الدولية القائمة في هذا الميدان.

ومن الأهمية القصوى احترام سلامة القواعد التي وضعتها معاهدة حظر التجارب النووية الشاملة. وريثما تدخل المعاهدة حيز النفاذ، ينبغي الإبقاء على الوقف المؤقت للتجارب النووية وغير ذلك من التفجيرات النووية. إننا ندعو جميع الدول إلى الامتناع عن أي عمل مناقض للمعاهدة وإلى إبداء المزيد من تصميمها الثابت على مراعاة قواعد معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية وإلى الوفاء بالتزاماتها حالما تدخل المعاهدة حيز النفاذ.

وتقدر أوكرانيا تقديرا كبيرا النهج الإقليمية نحو نزع السلاح النووي. ويمكن لتدابير بناء الثقة، بما في ذلك إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية، أن تسهم إسهاماً كبيراً في نزع السلاح. ونحن نرحب بجميع المناطق القائمة الخالية من الأسلحة النووية، وندعو إلى إنشاء مناطق مماثلة في جنوب آسيا، والشرق الأوسط وغيرهما من أجزاء العالم.

ونشدد على ضرورة مواصلة تعزيز العمل في مكافحة انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وذخائرها بلا رقابة، ولا سيما عن طريق عمليات النقل الجوي. وأوكرانيا تؤيد بشدة الجهود المبذولة في إطار منظومة الأمم المتحدة وعلى الصعيد الإقليمي لمعالجة مسألة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبها. ولما كانت أوكرانيا تدعم دعماً راسخاً اتخاذ خطوات عملية على

تقر أوكرانيا بالحقوق الثابتة للأطراف في معاهدة عدم الانتشار بتطوير الأبحاث وإنتاج واستخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية من دون تمييز وطبقاً للمادتين الأولى والثالثة من معاهدة عدم الانتشار. غير أن الإبقاء على توازن بين الحقوق والالتزامات المتوخاة في المعاهدة أمر جوهري. وتقر أوكرانيا بالدور الخاص الذي تقوم به الوكالة الدولية للطاقة الذرية ونظام الضمانات فيها وتؤيد تحسين فعاليتها.

وما برحنا نثق بأنه لا بد لجميع العمليات من أن تعزز التحسين الشامل في الحالة الدولية في مناطق أخرى، ووضع تدابير عملية للضمانات الأمنية الشاملة، وتقيد جميع الدول والمنظمات الدولية بالقواعد والمبادئ الأساسية للقانون الدولي وامتنالها غير المشروط لالتزاماتها وتوطيد مناخ من الثقة المتبادلة.

وترحب أوكرانيا بالنتيجة الإيجابية للدورة الثانية للجنة التحضيرية للمؤتمر الاستعراضي للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية الذي عقد في فيينا تحت القيادة البارعة للسفير فولوديمير يلشينكو، الممثل الدائم لأوكرانيا لدى الأمم المتحدة. ونأمل من الدورة الحالية لاستعراض معاهدة عدم الانتشار أن تسفر عن نتائج ملموسة تمكنها من اتخاذ التدابير المناسبة لتعزيز نزاهة النظام وتنفيذه.

وفي هذا العام يعتزم وفد أوكرانيا أن يقترح على الوفود النظر في مشروع قرار معنون "مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠١٠"، والغاية الرئيسية لذلك المؤتمر توفير التوجيه والزمخ للوفود في مداولاتها في الدورة الثالثة للجنة التحضيرية المعنية بالمسائل التي نعتقد أنه يمكن الدول التوصل بشأنها إلى توصيات متفق عليها لتقديمها للمؤتمر الاستعراضي المقبل.

الوقت نفسه، نحن على ثقة بأنه لا يمكن تحقيق فعالية تدابير ملزمة جديدة تحقيقاً كاملاً إلا من خلال التطبيق العالمي لها ومن خلال التعاون الدولي الذي يتوخى إحراز النتائج.

وفي ما يتعلق بمسألة تنظيم التجارة العالمية بالأسلحة التقليدية، فإن أوكرانيا تؤيد مبادرة عقد معاهدة دولية لتجارة الأسلحة، ويمكن أن تصبح صكاً شاملاً لوضع معايير مشتركة في هذا المجال، ومن ثم منع تحويل مسار الأسلحة التقليدية. وفي هذا الصدد، أود أن أذكر أن حبيراً حكومياً أوكرانيا كان عضواً في فريق الخبراء الحكوميين التابع للأمم المتحدة المعني بصياغة معاهدة لتجارة الأسلحة عن طريق وضع معايير دولية مشتركة لاستيراد الأسلحة التقليدية وتصديرها ونقلها. ونأمل للنتائج التي توصل إليها ذلك الفريق أن تصبح الخطوة الأولى في هذه العملية.

وفي الختام، أود أن أشدد على ضرورة توحيد الجهود الدولية، في الأمم المتحدة وفي منتديات أخرى، نحو إحراز تقدم في مجالات نزع السلاح، وعدم الانتشار وتحديد الأسلحة من أجل مصلحة أجيالنا المقبلة.

السيد أونيمولا (نيجيريا) (تكلم بالإنكليزية): باسم الوفد النيجيري، أود أن أهنئكم، سيدي، وأهنئ أعضاء المكتب على انتخابكم. وأؤكد لكم على دعمنا وتعاوننا. نحن مقتنعون بأن مداولتنا، في ظل قيادتكم المقتدرة، ستكفل بالنجاح. كما أشكر الممثل السامي، السفير سيرجيو دوارتي، على بيانه الافتتاحي. ونيجيريا تؤيد البيانين اللذين تم الإدلاء بهما بالنيابة عن حركة عدم الانحياز والمجموعة الأفريقية.

كان من المتوقع أن تؤدي نهاية الحرب الباردة إلى بدء عصر جديد من السلام والأمن العالميين. وللأسف، يبدو أن الأمل الذي بعثه ذلك التطور الهام قد تحوّل إلى وهم. ولذلك تعقد هذه الجلسة للجنة الأولى فيما تختلف بشكل

الصعيد الوطني لضمان التنفيذ الفعال لبرنامج عمل الأمم المتحدة، فضلاً عن التنفيذ الفعال لوثيقة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا المتعلقة بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، فإنها تعلق أهمية خاصة على تدمير المخزونات الموجودة من هذه الأسلحة وذخيرتها.

ومن الصكوك الهامة الأخرى لترع السلاح والقانون الإنساني الدولي كليهما اتفاقية حظر استعمال وتكديس وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام. وتهتم أوكرانيا اهتماماً كبيراً بالتنفيذ السليم للاتفاقية، الذي يتضمن نزع الألغام، ومساعدة الضحايا وتدمير المخزون. ومن الواضح أنه بدون توثيق التعاون الدولي، سيكون من الصعب جدا بلوغ الهدف الأساسي للاتفاقية. وأوكرانيا مستعدة لتكثيف الجهود مع شركائها بغية ضمان تنفيذ التزاماتها بموجب الاتفاقية، في الوقت المناسب، وبطريقة ملائمة.

إن أوكرانيا، بوصفها دولة طرفاً في اتفاقية حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة يمكن اعتبارها مفرطة الضرر أو عشوائية الأثر، بما في ذلك تعديلها وجميع بروتوكولات الاتفاقية الخمسة، تلتزم التزاماً كاملاً بالامتنال السليم لها. ويتفق بلدي على ضرورة تعزيز فعالية اتفاقية الأسلحة التقليدية المعينة وبروتوكولاتها، السارية النفاذ حالياً، بوصفها صكوكاً هامة للحدّ من النتائج السلبية للعمليات الحربية التقليدية وآثارها على المقاتلين والمدنيين.

ونعتقد أن اتفاقية الأسلحة التقليدية المعينة تشكل أساساً فعالاً للعمل الدولي بشأن المشاكل الناشئة عن استخدام الأسلحة التقليدية القائمة أو الأسلحة المقبلة. وفي ما يتعلق بإمكانية توسيع نطاق الاتفاقية لتشمل أنواعاً أخرى من الأسلحة التقليدية، نود أن نؤكد على أهمية مراعاة مواقف جميع الأطراف في الاتفاقية قبل اتخاذ قرار نهائي. وفي

والخطر الذي تشكله الأزمة السائدة في مفاوضات نزع السلاح المتعددة الأطراف على السلم والأمن الدوليين خطر واضح. ولذلك، فإن ما لا يثير الدهشة أن النفقات العسكرية العالمية التي بلغت ٧٨٠ بليون دولار في مطلع هذا العقد، قد ارتفعت الآن إلى ١,٣٤ تريليون دولار. وهذا يعادل، في جوهره، ٢٠٢ دولار لكل شخص على سطح الأرض، في عالم يعيش بعض الناس على أقل من دولار واحد في اليوم. وينبغي النظر إلى ضرورة عكس هذا الاتجاه السلي بوصفها أحد أكبر التحديات للمجتمع الدولي اليوم.

وتعتبر الأخطار الناشئة من التأكيد المفرط للأسلحة، سواء كانت كيميائية أو أسلحة دمار شامل، من ضمن العوامل التي تشجع الآخرين على حيازة تلك الأسلحة. ولذلك، لن يفوتني أن أشدد على أهمية تدابير بناء الثقة في تهدئة مخاوف الدول التي قد تشعر أنها مهددة من جراء حيازة الآخرين لأسلحة الدمار الشامل. ونحن نرى أن الضمانات الأمنية المترسخة في وثائق ملزمة قانوناً ما زالت تشكل أفضل تأكيد على أن تلك الدول لن تحصل بصورة مماثلة على أسلحة نووية انطلاقاً من الافتراض المسبق للدفاع عن النفس. فتلك الضمانات وظيفية ثانوية تتمثل في طمأننة الدول غير النووية بأن قراراتها بعدم حيازة الأسلحة النووية بموجب معاهدة عدم الانتشار النووي لم تكن قرارات في غير محلها.

ويود وفد بلدي أن يؤكد مجدداً على إيمان نيجيريا بتعددية الأطراف بوصفها المبدأ الأساسي لمعالجة مسائل نزع السلاح والأمن الدولي. وسواصل التقيّد بالتزاماتنا في إطار الاتفاقات المتعددة ل نزع السلاح وتحديد الأسلحة التي نحن طرف فيها، والعمل مع الدول الأخرى في تعزيز نزع السلاح وعدم الانتشار من جميع جوانبهما.

متزايد آراء المجتمع الدولي بشأن أفضل السبل لمعالجة المسائل المتعلقة بتحديد الأسلحة ونزع السلاح.

ولقد، أصبحت الحاجة إلى تنفيذ تدابير نزع السلاح وعدم الانتشار تشكل أيضاً تحدياً كبيراً للصون السلم والأمن الدوليين. ومن المعلوم عموماً أن العقد الأخير شهد تمديداً لا حدود له لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، ونجاح التفاوض بشأن اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتكديس واستخدام الأسلحة الكيميائية وتدمير تلك الأسلحة، والمعاهدة الشاملة لحظر التجارب النووية، فضلاً عن بدء نفاذ اتفاقية حظر استعمال وتكديس وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام. وجاءت تلك الإنجازات نتيجة الشواغل الدولية المشتركة بشأن الخطر الذي تشكله على البشرية أسلحة الدمار الشامل والأسلحة التقليدية.

بالمقابل، لم يحرز المجتمع الدولي منذ بداية هذا العقد أي تقدم جدير بالتقدير بشأن تحديد الأسلحة ونزع السلاح، وكانت أبرز أوجه الإخفاق هي عدم الاتفاق على أية وثيقة ختامية ذات جدوى لمؤتمر استعراض معاهدة عدم الانتشار لعام ٢٠٠٥، ومؤتمر الأمم المتحدة لاستعراض التقدم المحرز في تنفيذ برنامج العمل المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه، وعدم قدرة الأعضاء على الاتفاق على مجموعة مواضيعية بشأن نزع السلاح ومنع الانتشار في الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي عام ٢٠٠٥. وقد شهد هذا العقد أيضاً استمرار حالة الجمود في مؤتمر نزع السلاح، والتشبث بالمواقف المتناقضة إزاء التفاوض حول عقد معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية، واستمرار عدم القدرة على التصديق على المعاهدة الشاملة لحظر التجارب النووية، وعجز لجنة نزع السلاح عن التوافق على مبادئ توجيهية لتحقيق أهداف نزع السلاح.

ونحث الدول المعنية على تنفيذ قرار المجلس التنفيذي أو الامتثال له، حسب الاقتضاء.

وتؤكد نيجيريا من جديد التزامها ببرنامج العمل المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه. ومع ذلك، نلاحظ مع الأسف، أنه على الرغم من الجهود المبذولة على مختلف المستويات، فإن التداول غير المشروع للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة مستمر وأن آثاره المدمرة على الدول الأفريقية، على وجه الخصوص، تبدو وكأنها تتحدى الإرادة السياسية التي أظهرناها جميعا عند اعتماد برنامج العمل في عام ٢٠٠١.

ويتضح انتشار الأسلحة الصغيرة هذا من العدد المتزايد من الصراعات المسلحة وطول أمدها والعدد المتزايد من الضحايا، والاقتصادات المدمرة والأزمات الإنسانية الواسعة النطاق. وفي هذا الصدد، فإن أحد أكبر التحديات التي نواجهها جميعا يتمثل في كيفية إيلاء الأولوية لمسألة حرمان الجهات الفاعلة من غير الدول من الوصول السهل إلى تلك الأسلحة.

ولذلك، فإننا لا نغالي بالتأكيد على ضرورة إعداد صك دولي ملزم قانونا من شأنه وضع معايير دولية موحدة لتجارة الأسلحة العالمية، والحد من الإمداد العشوائي بالأسلحة الصغيرة لجهات فاعلة من غير الدول. وهذا هو الدور الذي يتوخاه وفدي لمعاهدة تجارة الأسلحة الدولية. وعند إبرام هذا الصك، يمكن الاسترشاد باتفاقية الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا المتعلقة بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وذخائرها وغيرها من المواد ذات الصلة، التي وقعت في أبوجا في حزيران/يونيه ٢٠٠٦.

وثمة دليل آخر على التزام نيجيريا بمكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، يتمثل في

وأملنا أن يؤدي هذا التعاون إلى تحقيق الهدف العام المتمثل في نزع السلاح العام والكامل تحت رقابة دولية صارمة وفعالة. كما تؤكد نيجيريا من جديد أن جميع الدول الأطراف، الحائزة للأسلحة النووية وغير الحائزة لها، عليها واجب مشترك بكفالة التقيد بعدم الانتشار في جميع جوانبه. وما فتئنا نرى أن الدعوة إلى عدم الانتشار يجب أن تكملها إجراءات ملموسة في مجال نزع السلاح النووي باعتباره أجمع وسيلة لضمان عدم وقوع تلك الأسلحة في أيدي جهات فاعلة من غير الدول.

وكخطوة أولى، ينبغي بذل الجهود لتشجيع على التصديق على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، ولا سيما من خلال امتثال بقية دول المرفق الثاني، التي يعتبر تصديقها على المعاهدة إلزاميا لدخول المعاهدة حيز النفاذ. وريثما تدخل المعاهدة حيز النفاذ، ينبغي للدول الحائزة للأسلحة النووية أن تواصل الحفاظ على الوقف الاختياري القائم لتفجيرات تجارب الأسلحة النووية أو أي تفجيرات لأجهزة نووية أخرى. وفي الوقت نفسه، سيبقى الوفد النيجيري متمسكا بموقفه بضرورة كفالة الحقوق الثابتة لجميع الدول في تطوير الطاقة النووية وإجراء البحوث عليها واستخدامها للأغراض السلمية.

كما تود نيجيريا أن تؤكد مجددا دعمها لمفهوم إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية معترف بها دوليا على أساس ترتيبات يتم التوصل إليها بحرية بين الدول في المناطق المعنية المختلفة.

وللتدليل على التزام نيجيريا بتجريد أفريقيا من الأسلحة النووية، بادرننا خلال الدورة العادية الثامنة للمجلس التنفيذي للاتحاد الأفريقي، المعقودة في الخرطوم في عام ٢٠٠٦، إلى تقديم اقتراح يدعو الدول التي لم توقع أو تصدق بعد على معاهدة بليندايا أو برتوكولاتها ذات الصلة، إلى أن تفعل ذلك، ليتسنى بدء نفاذ المعاهدة دون مزيد من التأخير.

السنين. وندعو الدول الأعضاء إلى تأييد مشروع القرار بشأن البرنامج، كما فعلت ذلك دائما في الماضي.

السيد الجرمن (الإمارات العربية المتحدة): السيد الرئيس، في البداية، باسم دولة الإمارات العربية المتحدة، يسعدني أن أتقدم إليكم بأخلص التهاني والتقدير لانتخابكم رئيسا لهذه اللجنة الهامة. وإننا على ثقة بأن خبرتكم الدبلوماسية الواسعة ستسهم في تعزيز مداولاتنا الرامية إلى تقريب تصوراتنا فيما يتصل بمسائل نزع السلاح وتعزيز الأمن الدولي. كما نؤيد البيان الذي أدلى به ممثل كوبا بالنيابة عن حركة عدم الانحياز.

تتعقد أعمال اللجنة الأولى هذا العام في ظل أجواء معقدة من الشك وعدم اليقين، الناجمين عن بروز وتصعيد بعض حالات التوتر والصراعات القائمة. وتنامي حالة انعدام الأمن الجماعي كنتيجة حتمية لاستمرار التهديد الدولي الكامن في بقاء الترسانات القائمة لأسلحة الدمار الشامل ونظم إيصالها، وأيضا كنتيجة حتمية للمحاولات المتواصلة لبعض الدول غير الحائزة للحصول على أسلحة مشاهمة، وذلك في إطار مفهومها الذاتي لمسألة الردع الأمني، متجاهلة بذلك جملة الاتفاقيات والبروتوكولات الإقليمية والدولية المتعددة الأطراف التي تحظرها وتدعو إلى إلزاتها.

كما أن التحديات التي تواجه مسألة الأمن والسلم الدوليين لم تعد تقتصر على تسابق الدول على التسلح بأنواعه، وإنما شملت أيضا أشكالاً أخرى من التحديات والمخاطر الجديدة، كالتهريب المنظم والمنهجي للسلاح بأنواعه، بما في ذلك المواد الخطرة والحساسة، الأمر الذي عزز معه احتمال تسرب ووصول هذه الأسلحة الخطيرة إلى أيدي العناصر المتطرفة والخارجة على القانون.

إننا إذ يقلقنا هذا التنامي الملحوظ لعمليات التسلح الاستراتيجي الرأسي والأفقي بأنواعه، فضلا عن حجم

انضمام الحكومة النيجيرية إلى بروتوكول مكافحة صنع الأسلحة النارية وأجزائها ومكوناتها والذخيرة والاتجار بها بصورة غير مشروعة الذي دخل حيز النفاذ في تموز/يوليه ٢٠٠٥. ونحث الدول الأعضاء على متابعة إطار الاجتماع الثالث للدول المعقود مؤخرا والذي يُعقد مرة كل سنتين لتقييم تنفيذ برنامج العمل المتعلق بالأسلحة الصغيرة.

ولا نزال مقتنعين بأن وضع صك عالمي ملزم قانونا هو أفضل وأبجع استراتيجية لتحقيق هدف منع هذا الاتجار المميت وغير المشروع ومكافحته والقضاء عليه. ومن المهم أيضا أن تتوفر الإرادة السياسية لدى الجميع من أجل وقف الانتشار المنفلت للأسلحة الصغيرة.

ولذلك، ثمة حاجة إلى اتخاذ إجراءات عاجلة لتجريم سرقة النفط وبيع النفط المسروق. فاستخدام تلك العائدات لتأجيج أزمات جديدة في أفريقيا، من خلال انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، ولا سيما في خليج غينيا، هو ممارسة شائعة. ولا بد هذه المرة من توفر نفس الإبداع والإرادة السياسية، على النحو الذي تجلّى في مواجهة "الماس المبلطخ بالدم" بوصفه مصدرا من مصادر عدم الاستقرار في المنطقة، في التعامل مع "النفط المؤجج للصراع" الذي يهدد الخليج الآن.

وفي الختام، سيقدم الوفد النيجيري مرة أخرى هذا العام مشروع قرار بعنوان "برنامج الزمالات والتدريب والخدمات الاستشارية للأمم المتحدة في ميدان نزع السلاح". هذا البرنامج، الذي بدأته نيجيريا في عام ١٩٧٨، حيث قام الصندوق حتى الآن بتدريب أكثر من ٧٠٠ زميل من ١٥٥ دولة.

ونقدر دعم الدول الأعضاء التي ما فتئت توفر الموارد والمرافق للمشاركين في البرنامج. ونحن ممتنون أيضا للأمين العام على الطريقة القديرة التي نفذ بها البرنامج على مر

الطبيعي لهذه الدول في الوصول أو الحصول على التكنولوجيا الحديثة المستخدمة للأغراض السلمية والتنمية. رابعاً، تعزيز الجهود المتواصلة لضمان إدخال معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية حيز النفاذ في أقرب وقت ممكن، فضلاً عن إحراز المزيد من التقدم في مجال تنفيذ اتفاقية حظر استحداث وتكديس الأسلحة البكتريولوجية (البيولوجية) والسسمية وتدمير تلك الأسلحة.

إن الإمارات العربية المتحدة التي تنتهج منذ نشأتها علاقات السلام والتعاون مع جيرانها، ومبدأ تسوية النزاعات بالوسائل السلمية المقرونة بالاحترام الكامل للقانون الدولي، تعتبر مسائل نزع السلاح وعدم الانتشار والتوازن الأمني الإقليمي ودون الإقليمي هي في سلم أولويات سياستها الخارجية. وعليه، فإننا إذ يقلقنا المأزق السياسي الراهن الذي يكتنف الجهود الرامية إلى تسوية ملف إيران النووي، ندعو الأطراف المعنية وخصوصاً جمهورية إيران الإسلامية إلى بذل قصارى جهودها في إطار من المرونة السياسية اللازمة من أجل حل المسائل العالقة في هذا الملف الحساس بالطرق الدبلوماسية السلمية، وبما يكفل إزالة جميع الشواغل والشكوك حول الطابع السلمي لبرنامجها النووي، وفقاً لما نصت عليه قرارات مجلس الأمن والوكالة الدولية للطاقة الذرية، وذلك لتجنب تصعيد الوضع الراهن في منطقة الخليج. وفي هذا السياق، ندعو المجتمع الدولي إلى الضغط على إسرائيل لحملها على تفكيك وإزالة كل قدراتها النووية غير السلمية، الانضمام غير المشروط إلى معاهدة عدم الانتشار النووي، باعتبارها الدولة الوحيدة في المنطقة غير المنضمة إليها، وإخضاع كامل منشأتها النووية العسكرية والمدنية لنظام الرقابة الشاملة التابع للوكالة، وذلك تمهيداً لإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط، عملاً بقرارات الشرعية الدولية ذات الصلة، والقرارات الأخرى الصادرة عن المؤتمر السادس لمراجعة المعاهدة لعام ٢٠٠٠.

النفقات المتزايدة التي تُهدر عليها سنوياً، مقارنة بحجم الميزانيات المخصصة لبرامج التنمية العالمية، نوكد على أن التنفيذ المتعدد الأطراف للخطوات الثلاث عشرة المتفق عليها في المؤتمر السادس المعني باستعراض المعاهدة، هو الأسلوب الوحيد والفاعل والقابل للبقاء لتحقيق أهدافنا المشتركة في ميدان نزع السلاح وعدم الانتشار. وعليه، فإننا ندعو إلى ضرورة إطلاق عملية جادة من التعاون الأمني الدولي تكون ملزمة للجميع. وترتكز في منطلقاتها على احترام مبادئ القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة.

إننا إذ نتطلع إلى نجاح الأعمال التحضيرية الخاصة بمؤتمر عام ٢٠١٠ لاستعراض معاهدة عدم الانتشار، الذي يصادف هذا العام الذكرى السنوية الأربعين لفتح باب التوقيع عليها، ندعو إلى تعزيز أهداف عملية هذه المعاهدة وإعادة بناء الثقة فيها، وذلك في إطار عملية دولية أوسع مرتكز على سيادة القانون ومبدأ تعددية الأطراف، ونؤكد في هذا السياق على ضرورة الالتزام بما يلي.

أولاً، حيث الدول النووية على الدخول في مفاوضات جادة تتعزز فيها إرادتها السياسية اللازمة من أجل القضاء المنهجي والتدريجي والمتعدد الأطراف على ترساناتها العسكرية الاستراتيجية، وفي إطار زمني محدد، وذلك تقيداً بالتزاماتها القانونية والأخلاقية الكاملة والمنصوص عليها في جملة معاهدات وبروتوكولات نزع السلاح وعدم الانتشار النووي.

ثانياً، مطالبة الدول غير الحائزة للأسلحة النووية التي تسعى لامتلاك هذا النوع من الأسلحة إلى إعادة النظر والتراجع عن سياستها ومواقفها بهذا الخصوص. ثالثاً، تعزيز الجهود الرامية إلى إيجاد صك عالمي غير مشروط، وفاعل يكفي الضمانات الأمنية للدول غير الحائزة للأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل من جهة، وأيضا الحق

التهديد، ويتكسر بها مجمل الطاقات البشرية والاقتصادية والبيئية خدمة لخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية في العالم.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): شكرا جزيلاً لكم، سعادة السفير، على الكلمات الطيبة التي وجهتموها لي والمسؤولي اللجنة الآخرين وعلى البيان الذي أدليتم به في اللجنة.

وقبل مواصلة الاستماع إلى المتكلمين المسجلين في قائمتنا، أود أن يدي أمين اللجنة ببعض الإعلانات الداخلية.

الأمين (تكلم بالإنكليزية): يتعلق الإعلان الأول بتغيير مكان وموعد اجتماع الدول الأطراف والدول الموقعة على المعاهدات التي أنشئت بموجبها مناطق خالية من الأسلحة النووية. وقد عممت نشرة بهذا الشأن. وهذا الحدث، الذي كان من المقرر أصلاً أن يعقد يوم الخميس ٩ تشرين الأول/أكتوبر، سيعقد غداً، الأربعاء ٨ تشرين الأول/أكتوبر، في قاعة الاجتماعات رقم ٨ من الساعة ١٥/٠٠ إلى الساعة ١٨/٠٠. ومرة أخرى جرى تغيير مكان عقد ذلك الحدث الداعي إليه وفد المكسيك.

ويتعلق الإعلان التالي بالفريق العامل لحركة عدم الانحياز، الذي سوف يجتمع اليوم الساعة ١٥/٠٠ في قاعة الاجتماعات A.

أما الإعلان التالي، الذي يشير إلى نشرة وزعت عليكم بالأمس، فيتعلق بالموقع الإلكتروني QUICKFIRST والبوابة الالكترونية QUICKPLACE، وتغيير الشخص الذي يمكن الاتصال به في ما يتعلق بجميع الاستفسارات من أجل الوصول إلى البوابة الإلكترونية QUICKFIRST. والمنسق الجديد هو السيد سان هتو، وعنوانه htoo@un.org.

وأخيراً، أود أن أشير إلى كتيب صغير جرى توزيعه على مناضدكم بالأمس أيضاً. وعنوانه: "أخذ الكلمة - التكلم في مؤتمرات متعددة اللغات". إن الكتيب الذي أعرضه هنا أصدرته خدمة الترجمة الفورية في الأمم المتحدة.

إن دولة الإمارات العربية المتحدة التي تشدد على ضرورة تفعيل أهداف تسخير الطاقة النووية للأغراض السلمية، كإحدى الدعائم الثلاث التي تركز عليها معاهدة عدم الانتشار، إلى جانب دعامي نزع السلاح النووي وعدم الانتشار النووي، للحفاظ على توازن النظام الأمني الإقليمي والعالمي، تعيد تأكيد التزامها الراسخ بتوطيد الأمن ومنع الانتشار الذي عبرت عنه صراحة عبر انضمامها إلى معاهدات حظر الانتشار النووي، والحظر الشامل للتجارب النووية، وحظر الأسلحة الكيميائية. كما نعلن تأييدنا لكل المقترحات والمسامي والجهود المبذولة الرامية إلى النهوض بالاستخدامات السلمية للتكنولوجيا النووية، وفقاً لسقف الضمانات المسموح به من قبل الوكالة الدولية للطاقة الذرية. وندعو البلدان المتقدمة في هذا الإطار إلى الاستجابة إلى حاجات البلدان النامية من الطاقة النووية بدون تمييز، لا سيما من خلال توفير الدعم المالي والتقني وتمكينها من الحصول على المعدات والمواد النووية والمعلومات العلمية والتكنولوجية المخصصة للأغراض السلمية. وترى دولة الإمارات أن برنامجها النووي السلمي يمثل نموذجاً عملياً ومسؤولاً للشفافية في توفير احتياجات الطاقة عبر الالتزام بعدم التخصيب وعدم إعادة التصنيع، وذلك بمساعدة بعض مؤسسات وحكومات الدول الصديقة وتحت إشراف الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

وختاماً، نتطلع إلى تنشيط الجهود العالمية المبذولة لخدمة أهداف نشر الدبلوماسية الوقائية وثقافة السلام، وتطوير آليات الحوار وفض المنازعات وتدابير بناء الثقة، القائمة على احترام سيادة الدول، وعدم التدخل في شؤونها الداخلية، ونبذ الاحتلال الأجنبي، وحل الخلافات القائمة بالطرق السلمية. ونأمل أن تساهم مداولاتنا في إطار هذه اللجنة الهامة في تحقيق تقدم ملحوظ في جوانب نزع السلاح بأنواعه، بما يفضي إلى هئية بيئة عالمية خالية من كل أشكال

أن عدة بلدان لم تتمكن من الوفاء بالتزاماتها بموجب المادتين الرابعة والخامسة من الاتفاقية. وهذا يبعث على القلق بوجه خاص لأننا في المؤتمر التاسع للدول الأطراف المزمع عقده في الشهر المقبل سوف ننظر لأول مرة في الطلبات الخاصة بإزالة الألغام. وبوصفنا دولاً أطرافاً في الاتفاقية، لا بد لنا من مواصلة العمل معاً نحو تنفيذ كامل وفعال ليس لاتفاقية اتاوا فحسب ولكن لجميع التزاماتنا التعهدية.

(تكلم بالإنكليزية)

من الجدير ذكره أن عمليتي اتاوا وأوسلو نتجتا عن نهج بديل للآليات التقليدية لمفاوضات نزع السلاح. ويوحى البعض إلى أنه ينبغي لذلك أن يكون نداء إيقاظ للآلية الحالية التي تعتبر معطلة بصورة متزايدة. والأمر ليس مرده كثيراً إلى كوننا غافلين عنها، بل أن الآليات المتعددة الأطراف تعمل عندما تريد لها الدول أن تعمل.

وثمة فرصة رئيسية لإحراز تقدم، ألا وهي مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. لاستعراض المعاهدة في عام ٢٠١٠. بعد سنة ونصف من الآن ستتاح الفرصة للعديد ممن هم في هذه القاعة للموافقة على اتخاذ تدابير للمضي قدماً بالأركان الثلاثة للمعاهدة. وتحقيقاً لهذه الغاية، تهدف كندا إلى بناء جسر بين الدول الحائزة للأسلحة النووية والدول غير الحائزة لها. وبوجه خاص، فإن الحالة الأمنية في الشرق الأوسط وجنوب آسيا سوف تكون عوامل في نجاح المؤتمر الاستعراضي للمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وتحقيقاً لهذا الهدف، سوف تشرك كندا ذوي المصالح الإقليمية والدول الكبرى على حد سواء.

ويجدر التذكير بأن بعضاً من آليات نزع السلاح المتعددة الأطراف تعمل جيداً. ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية مثال رائع على ذلك. فقد أدت دورة الاستعراض

ويوفر إرشادات مفيدة للممثلين بشأن كيفية كفالة الترجمة الشفوية لكلماتهم بصورة صحيحة. وتلميحات تتعلق بالمشاكل التي يرجى منهم تحاشيها.

أود أن أذكر شيئين هامين. أولاً، إننا بطبيعة الحال نعمل تحت ضغط الوقت والوقت محدود لدينا. ولكن سيكون من المفيد للغاية إذا بذل الممثلون كل جهد ممكن لتفادي السرعة الزائدة في إلقاء بياناتهم لأن ذلك يؤثر في نوعية الترجمة المقدمة لهم والمسألة الثانية تتعلق باستخدام الهواتف المحمولة، وأجهزة البلاكبيرز وأجهزة الاستدعاء. يرجى إبقائها بعيدة عن الميكروفون قدر الإمكان، لأنها تؤثر على نوعية الصوت، وقد تمنع المترجمين الفوريين من القدرة على متابعة البيانات التي يتم الإدلاء بها.

السيد غرينيوس (كندا) (تكلم بالإنكليزية): توفيراً للوقت سوف نقوم بتوزيع نسخ من بياننا الوطني. وسوف أتطرق إلى بعض النقاط الرئيسية فيه.

(تكلم بالفرنسية)

أود في البداية أن أهنئكم سيدي على انتخابكم وأن أشكر أعضاء المكتب الآخرين المنتخبين. ويأمل وفدي مخلصاً أن تفضي دورة اللجنة تحت قيادتكم إلى نتائج مثمرة.

إننا إذ نلتقي هنا لمناقشة المسائل المتعلقة بالأمن الدولي ونزع السلاح، نود أولاً أن نقر بالمنجزات الأخيرة وفي أقل من فترة شهرين تمكنت بلداننا من الاجتماع في أوسلو للتوقيع على معاهدة جديدة بشأن الذخائر العنقودية. وترحب كندا بذلك وتهنئ جميع البلدان والمنظمات الدولية ومجموعات المجتمع المدني التي مكنت من ذلك.

منذ ١١ عاماً تقريباً قدمت إلينا اتفاقية اتاوا بشأن الألغام الأرضية للتوقيع عليها. ومنذ ذلك الحين أحرز تقدم كثير نحو هدفنا المشترك المتمثل في عالم خال من الألغام. ولكن الاتفاقية تواجه عدداً من الصعوبات هذا العام، حيث

إزاء طبيعة ونطاق برنامج إيران النووي وإزاء استمرار إيران في عدم الامتثال لالتزاماتها الدولية كما طلب ذلك مجلس الأمن في قراراته ١٦٩٦ (٢٠٠٦) و ١٧٣٧ (٢٠٠٦) و ١٧٤٧ (٢٠٠٧) و ١٨٠٣ (٢٠٠٨).

كذلك هناك أيضا ملاحظة مخيبة للآمال، ألا وهي أن مؤتمر نزع السلاح في جنيف ليس لديه برنامج عمل متفق عليه منذ عام ١٩٩٨. ويجب أن ننظر في إيجاد طرق لتنشيط هذه الهيئة التفاوضية لئلا تقع ضحية الشلل والإهمال. وما فتئت حفنة من البلدان تعرقل إلى ما لا نهاية التقدم في معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية، وتبخذ تلك البلدان الاحتفاظ بقدرتها على إنتاج المواد الانشطارية في المستقبل.

وفي الختام، أود أن أشجع الممثلين على التفكير في أي من مشاريع القرارات المدرجة في جدول أعمالنا الذي يمكن أن يسهم على أفضل وجه في إحراز أهدافنا المشتركة. وهناك عدة مشاريع قرارات جديدة نتحدثنا لتأمل فيها ونستجيب استجابة ذات مغزى للمسائل الهامة المتمثلة في نزع السلاح وعدم الانتشار. بيد أن الأغلبية منها قرارات تتخذ سنويا وكل سنتين، وبصراحة هناك قرارات عديدة منها أثبتت جدواها الآن. وفي الواقع شاهدت العديد من نفس القرارات هنا في اللجنة الأولى عندما كنت موظفا صغيرا قبل نحو ٢٠ عاما. وربما أن تلك القرارات القديمة تذكير لنا بأوجه القلق التي يسببها عدم تحقيق الحد من التسلح ونزع السلاح، وربما أن البعض منها أظن في تكرار غير لازم.

علينا أن نقرر. وبروح الإصلاح، تدعو كندا الدول إلى النظر في إمكانية الاستغناء الآن عن هذه القرارات القديمة أو إدماجها في قرارات أخرى، لأن من شأن ذلك أن يفسح المجال لمداولات ومناقشات جديدة. يتعين علينا أن نقاوم استمرار العمل المعتاد السنة تلو الأخرى إذا أردنا أن نمضي

الحالية لاتفاقية الأسلحة البيولوجية والسُّمية إلى عقد اجتماعات بين الدورات تمحضت عن مناقشة قيمة رفيدة المستوى بالنسبة للدول الأطراف. وما برحت منظمة حظر التجارب الشامل تعمل بصورة مؤقتة على تنفيذ معاهدة حظر التجارب النووية الشامل التي لم يتبق إلا إحراز تسع تصديقات حتى تدخل حيز النفاذ. وأخيرا ومن خلال برنامج الشراكة العالمي تم تحقيق خطوة واسعة نحو منع الإرهابيين من حيازة أسلحة الدمار الشامل.

إن اجتماع الدول كل سنتين بشأن الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة الذي نظر في الصيف الماضي في تنفيذ برامج العمل كان فرصة هامة لإعادة تنشيط العملية. وبصورة استثنائية، عندما لم يتيسر التوصل إلى توافق في الآراء، طُرح للتصويت إقرار وثيقة ختامية تطلعية. وهذه سابقة قد ترغب الأمم المتحدة في اللجوء إليها بصورة أكثر شيوعا للمضي قدما بالأهداف المتفق عليها عموما.

ومما يبعث على خيبة الأمل أن بلدان الانتشار ما انفكت تقف في طريق التقدم الحقيقي في مجال عدم الانتشار الدولي والحد من الأسلحة وجهود نزع السلاح. وكندا تشعر ببالغ القلق إزاء إعلان كوريا الشمالية في شهر آب/أغسطس من هذا العام عن وقف تفكيك منشآتها النووية في يونغيون وإزاء طلبها الأخير إلى الوكالة الدولية للطاقة الذرية رفع الأختام وأجهزة الرصد عن منشآتها. وتؤيد كندا حلا سلميا للمسألة النووية في كوريا الشمالية وتحث جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية على استئناف واستكمال عملها غير المكتمل تقيدا بالتزامات الأطراف الستة الموقعة عليها.

وإيران بلد آخر يبعث على القلق بشأن مسألة الانتشار ويمثل تحديا هاما لجهود عدم الانتشار والحد من الأسلحة ونزع السلاح. وما برحت كندا تشعر بقلق بالغ

أو الحصول على هذه الترسانات على الصعيد الوطني. ونتيجة لذلك، يبدو أن هناك نوعاً من الصراع ينشأ أيضاً بين السياسات العسكرية والتنمية. فالدول، ولا سيما الدول الكبرى، تصبو في القطاع النووي إلى التمتع بأقصى حد من الحرية الوطنية، بينما تسعى في الوقت نفسه إلى أمشاط تعسفية من الرصد الدولي والإقليمي.

ويفسر هذا النهج، إلى حد كبير، قلة الاهتمام بالامتثال التام لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية والحصول على النصاب القانوني الضروري لدخول معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية حيز النفاذ، وهو ما يتناقض مع روح الأمم المتحدة وليس هو السبيل لبناء سلام ثابت ودائم. إن تنظيم التسليح ونزع السلاح النووي وعدم انتشاره هي عناصر أساسية لوضع استراتيجية عالمية لصالح حقوق الإنسان والتنمية والنظام الدولي.

ورغم التوجه السليبي ضد تعددية الأطراف، قامت في الربيع الماضي في دبلن مجموعة من ١٠٧ دولة، وبدعم من ٢٠ دولة ومنظمة دولية لها صفة المراقب وتحالف من المنظمات غير الحكومية، باعتماد اتفاقية الذخائر العنقودية، والتي ستفتح للتوقيع عليها في أوغسلا في ٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨. وبوصف الكرسي الرسولي عضواً في المجموعة الأساسية لعملية أوغسلا، فإنه يعبر عن سروره البالغ بهذا الإنجاز. إن هذه الاتفاقية الجديدة، إلى جانب سدها لفجوة خطيرة في القانون الإنساني، تقدم حلاً قوياً وواقعياً لمشكلة متواصلة، لا تتسم بالاستعمال العشوائي للذخائر العنقودية فحسب بل وأيضاً بحقيقة أنه يمكنها أن تمكث في الأرض سنوات عديدة دون أن تنفجر، ما أن يتم تحريكها، يمكن أن تترك أثراً مدمراً على الحياة اليومية لآلاف المدنيين في أنحاء العالم.

إن عملية أوغسلا لا تمثل خطوة سياسية وقانونية هامة إلى الأمام فحسب، بل هي أيضاً إشارة تحذير. وفي الحقيقة،

نحو تحقيق الهدف المتمثل في إيجاد عالم ينعم بالسلام وخالٍ من أسلحة الدمار الشامل. فبدون ذلك سنحكم على أنفسنا بفقدان أهميتنا.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن للمراقب الدائم عن الكرسي الرسولي.

الأسقف ميغليوري (الكرسي الرسولي) (تكلم بالإنكليزية): سيدي، يود وفد بلدي أن يهنئكم على انتخابكم رئيساً لهذه اللجنة وأن يؤكد تعاونكم ومعكم ومع جميع أعضاء المكتب.

سنحتفل بعد شهرين من الآن، بالذكرى السنوية الستين لاعتماد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. وتدعوننا هذه المناسبة إلى تجديد الالتزام بتزع السلاح والتنمية والسلام. وعلى جميع الدول أن تعزز نزع السلاح وعدم الانتشار بصفتها عنصريين أساسيين في النظام الدولي الذي يمكن فيه لكل شخص أن يتمتع بالحقوق والحريات الأساسية تمتعاً تاماً.

إن السلام والأمن يتعرضان للخطر من الإرهاب بل، وأكثر من ذلك، من انتشار العنف وإهمال حقوق الإنسان والتخلف. وبما أن الإنسان هو الغاية النهائية لجميع السياسات العامة، ينبغي أن يكون لتنظيم التسليح ونزع السلاح وعدم الانتشار نهج متعدد التخصصات أو، وهو الأهم، نهج بشري. فبدون مراعاة الأثر الاجتماعي والاقتصادي والنفسي والأخلاقي للأسلحة، تصبح سياسات نزع السلاح وعدم الانتشار مباراة من مباريات الهدنة المسلحة بين الدول.

وفي الحقيقة نحن نشهد صراعاً ناشئاً بين السياسات الأمنية والعسكرية. ويسعى المجتمع الدولي جاهداً لمكافحة الإرهاب النووي باعتماد قواعد صارمة تحرم إنتاج هذه الأسلحة وامتلاكها ونقلها. ولكن، من ناحية أخرى، هناك عدد غير قليل من الدول تسعى إلى تحديث ترساناتها النووية

هذه المنظمة، والإصلاحات الإجرائية والهيكلية لمؤتمر نزع السلاح، والميل إلى تداخل الاقتصادات المدنية والعسكرية وقلة الاتساق بين السياسات المتبعة في قطاعات استراتيجية.

وفي هذا الإطار، يدعو الكرسي الرسولي المجتمع الدولي إلى إظهار المزيد من الحساسية وبذل المزيد من الجهود في تعزيز التعايش السلمي وبقاء الأسرة البشرية بأكملها، ونعتقد أن أفضل الصيغ للنجاح هو التعاون والشراكة بين الدول والأمم المتحدة والمنظمات الدولية والمجتمع المدني.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): لقد استمعنا إلى آخر متكلم مدرج في قائمتنا هذا الصباح.

لقد طلب عدد من الوفود الكلمة لممارسة حق الرد. وأذكر هذه الوفود بأنه أثناء ممارسة حق الرد، تحدد مدة الكلمة الأولى بعشر دقائق وتحدد مدة الكلمة الثانية بخمس دقائق.

أعطي الكلمة الآن للممثلين الراغبين في التكلم لممارسة حق الرد.

السيد روباتجازي (جمهورية إيران الإسلامية) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أتناول ملاحظات ممثل فرنسا غير الدقيقة والمضلة التي أدلى بها يوم أمس بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي فيما يتعلق بالبرنامج النووي السلمي لجمهورية إيران الإسلامية.

أولاً، لقد افترض الممثل الفرنسي في بيانه أن قرارات مجلس الأمن المتعلقة ببرنامج إيران النووي ترقى إلى كونها رسائل من المجتمع الدولي بأسره. وذلك الجزم ليس صحيحاً. فمجلس الأمن لا يمثل للمجتمع الدولي؛ ولذلك السبب دعت دول أعضاء عديدة في الأمم المتحدة إلى إصلاح جوهر في تشكيله. وكمثال جيد على الرسالة الحقيقية التي توجهها أغلبية المجتمع الدولي، أسترعي انتباه الممثل الفرنسي وزملائه ضمن الاتحاد الأوروبي إلى البيان الواضح من تلقاء

فيان اتفاقية الذخائر العنقودية، شأنها شأن اتفاقية الألغام المضادة للأفراد، تم التفاوض عليها واعتمادها خارج مؤتمر نزع السلاح. وكما أكدت الجمعية العامة في دورتها الثانية والستين، فإن تعددية الأطراف هي المبدأ الأساسي في حل شواغل نزع السلاح وعدم الانتشار. ويشاطر الكرسي الرسولي هذا الرأي ويؤيد خطة عقد دورة استثنائية رابعة للجمعية العامة مكرسة لنزع السلاح، التي يمكن أن تعزز تعددية الأطراف في إطار المنظمات الدولية ولا سيما مؤتمر نزع السلاح.

ومن ناحية أخرى، يساور الكرسي الرسولي القلق إزاء تآكل تعددية الأطراف في مجالات تنظيم التسليح ونزع السلاح وعدم الانتشار. ولا يوجد برنامج عمل لمؤتمر نزع السلاح منذ أكثر من ١٠ سنوات، وانعدام الرغبة السياسية في المجتمع الدولي بشأن هذه المشاريع هو أمر يثير القلق. ومن المعروف جيداً أنه يمكن تحقيق المزيد من التقدم إذا اتبع جميع أعضاء المجتمع الدولي نهجاً يستند إلى حوار مسؤول وصادق ومتسق بدلاً من نهج فردية ومتضاربة.

وما زال اعتماد معاهدة لتجارة الأسلحة غير أكيد. ونظراً لزيادة التعقيدات في تجارة الأسلحة، والمربطة أيضاً بزيادة تبادل ما تسمى البضائع والتكنولوجيات المزدوجة الاستخدام، فإن المزيد من الشفافية يمكن أن تسهم في تحقيق الأمن الفعلي وأن توفر الأساس للحد من تجارة الأسلحة في المستقبل. ويبدو من هذا المنظور أنها فرصة للتذكير بقراري الجمعية العامة ١٣/٦٢، بشأن "المعلومات الموضوعية عن المسائل العسكرية، بما فيها الشفافية في النفقات العسكرية"، و ٢٦/٦٢ بشأن سن تشريعات وطنية حول نقل الأسلحة والمعدات العسكرية والبضائع والتكنولوجيات ذات الاستعمال المزدوج.

وفي الختام، لقد أصبح نزع السلاح مسألة معقدة بصورة متزايدة، مما يعود بنا إلى المشاكل الأعم، مثل إصلاح

الأوروبي لتقارير الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وسوء الاقتباس منها، سلوك غير مسؤول وغير محمود. ولن تنجح سياسات التهويل وإثارة التخويف تجاه برنامج إيران النووي السلمي.

خامساً، بالنظر إلى الإصرار المتشدد من جانب فرنسا وبريطانيا والولايات المتحدة على تعليق تخصيب اليورانيوم بوصفه شرطاً مسبقاً للمفاوضات، فإن ادعاء ممثل فرنسا بأن الاتحاد الأوروبي ملتزم بالمفاوضات ادعاء أجوف. وسياسة الاتحاد الأوروبي للإصرار على تعليق التخصيب لا علاقة لها بالواقع، وهي سياسة غير عقلانية وفاشلة.

سادساً، لقد كان برنامج إيران النووي سلمياً وهو لا يزال وسيبقى سلمياً بشكل كامل. وتقارير الوكالة الدولية للطاقة الذرية منذ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣، تشهد على الطابع السلمي لنشاط إيران النووي. وفي هذا السياق، بقيت الوكالة قادرة على التحقق من عدم تحويل المواد النووية المعلنة في إيران.

وفي الختام، أود أن أكرر أن التزامنا بمعاهدة عدم الانتشار التزم ثابت.

السيد تيسسكاراشفيلي (جورجيا) (تكلم بالإنكليزية): ممارسة لحق الرد، أود أن أدلي ببعض الملاحظات على البيان الذي أدلى به الممثل الروسي. وبداية، أود أن أشير إلى أن الاتحاد الروسي، بغزوه بلدي، خرج في النهاية من الظلال المحيطة بالحرب الطويلة التي ظل يشنها على جورجيا منذ استقلالنا.

إننا نشهد نتائج سياسة الاتحاد الروسي للتوسع الإقليمي. ويجري تنفيذ هذا التوسع على حساب السلامة الإقليمية لدولة أخرى مع تجاهل كامل للقانون الدولي، وميثاق الأمم المتحدة، وقرارات مجلس الأمن ولأرواح مئات الآلاف من مواطني جورجيا وتطلعناهم. وتمضي روسيا قدماً،

ذاته الذي أصدرته ١١٨ دولة عضواً في حركة عدم الانحياز قبل شهرين، وأيدت فيه حق إيران ضمن إطار معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، في إنشاء برنامج نووي، كما أيدت سياسات إيران وقراراتها في مجال الوقود النووي.

ثانياً، إن المطالبة بتعليق تخصيب اليورانيوم أمر غير قانوني، ومتجاوز للسلطة ومخالف لأحكام تلك المعاهدة. لذا، فإن ردنا الواضح على تلك المطالبة هو أن إيران لن تتخلى أبداً عن حقها القانوني في نشاط تخصيب اليورانيوم للأغراض السلمية. بموجب معاهدة عدم الانتشار.

ثالثاً، ونتيجة لتعاون إيران الفعال، يجري التنفيذ الكامل لخطة العمل المتفق عليها بين إيران والوكالة الدولية للطاقة الذرية في صيف عام ٢٠٠٧، كما تجري تسوية جميع المسائل المعلقة المحيطة بالأنشطة الماضية والحاضرة وإغلاق ملفها. وما وصفته رئاسة الاتحاد الأوروبي، بصورة مضللة، بأنه مسائل معلقة، ليس سوى مزاعم لا أساس لها من الصحة ووثائق اختلقتها الولايات المتحدة. وليس لها أية علاقة بمسائل التحقق الناشئة من اتفاقات الضمانات التي تشمل الأنشطة النووية. وفي حين منعت إيران من الحصول على الوثائق الأصلية المتعلقة بتلك المزاعم أو حتى نسخ منها، كإيماءة لحسن النية، نحن قدمنا بالفعل للوكالة الدولية للطاقة الذرية تقييمنا للدراسات المزعومة.

رابعاً، أردنا ممثل الاتحاد الأوروبي، في بيانه، أن نصدق أن إيران لم ترد على أسئلة الوكالة بشأن الأنشطة المحتملة المتعلقة بتصميم الأسلحة النووية وصنعها. ذلك ليس صحيحاً. فقد اعترف المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية، في أحدث تقرير له، بأنه "ليس لدى الوكالة معلومات ... عن التصميم أو التصنيع الفعلي من جانب إيران لعناصر المواد النووية للسلاح النووي ...". (GOV/2008/38 الفقرة ٢١). وسوء تفسير رئاسة الاتحاد

حين نتكلم هنا، في هذه الهيئة، عن الخسائر البشرية، أود، مجدداً، أن أقتبس ما قالته منظمة رصد حقوق الإنسان، ”ألقي الطيران الروسي قنابل عنقودية في مناطق مأهولة في جورجيا، مما أدى على الأقل إلى مقتل ١١ مدنياً وإصابة العشرات“، من بينهم صحفي هولندي.

ومما يدعو إلى السخرية أن يستشهد باتفاق ميونخ ممثل بلد غزت قواته بلدي بوحشية ولا تزال تحتله.

السيد أنتونوف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية):

ما كنت أريد أن أردّ. إنني تكلمت اليوم عن الأزمة في القوقاز في سياق المشاكل الأمنية الدولية. وأثبتت الأزمة في القوقاز إخفاق نظام الأمن الدولي القائم، وقد دعوت في بياني جميع البلدان إلى التأمل في ما حصل والى مناقشة الفجوات التي كشفتها تلك الأزمة.

لكننا سئمنا الأكاذيب التي تروّج عن الأحداث المروعة في تسخينفالي. فلنلق نظرة على الوثائق الصادرة عن منظمة الأمن والتعاون في أوروبا. ولنطلع على الحقائق الفعلية عندما نشبت أزمة القوقاز. لماذا نتكلم عن ذلك اليوم؟ نحن اليوم هنا في اللجنة الأولى. ماذا نعمل هنا؟ إننا نناقش مشاكل نزع السلاح وعدم الانتشار وتحديد الأسلحة. لماذا نعمل ذلك؟ لأن مهمتنا الرئيسية هي إنقاذ حياة الناس. كيف سنرد على الفكرة القائلة بأن حفظة السلام الجورجيين قاموا بقتل حفظة سلام جرحى من الروس؟

هذه المعلومات ليست من روسيا، بل من تقرير إخباري لشبكة سي إن إن. وقرأناه أيضاً، شأننا شأن العديد من ممثلي الدول الغربية. ثم حدث شيء ما واختفت جميع هذه المعلومات من تلك الأشرطة. كيف يمكن قتل حفظة سلام واستخدام الدبابات والمعدات المدرعة ضدهم وهم ليس لديهم إلا البنادق الآلية؟ كيف تسنى إغراق مدينة

بتغييرها لحدود ما بعد عام ١٩٩١، مع عواقب لا يمكن التنبؤ بها على المنطقة بنطاقها الأوسع. لقد غزت القوات الروسية بلداً مستقلاً واستقرت على أرضنا. وجرى قصف المدن والقرى. ونهب المواطنون المسلمون وعدّبوا وقتلوا. ووقع العديد من الضحايا؛ وتُرك الآلاف من الناس بلا مأوى. وبرعاية ما يُسمّى بالعملية الانفرادية لإنفاذ السلام، تقوم القوات الروسية بضم بلد مستقل.

بناء على ذلك، أبلغت الحكومة الجورجية على النحو الواجب مجلس الأمن، في آب/أغسطس، بأن العمل العسكري الذي قامت به حكومة جورجيا كان دفاعاً عن النفس، وفقاً للمادة ٥١ من ميثاق الأمم المتحدة. وقد زعمت روسيا أن عملياتها العسكرية استهدفت حماية حفظة السلام التابعين لها والسكان المدنيين في أوسيتيا الجنوبية. بيد أن أعمالها العسكرية الإضافية والاعتراف بسيادة أوسيتيا الجنوبية بعد ضم جزء من بلدي لإثبات أن تلك الادعاءات لا أساس لها. ومن الواضح أن ادعاءات تحقيق هدف إنساني لا تتسم بمصداقية.

وفي الواقع، تم تشريد أكثر من ١٥٠.٠٠٠ مواطن جورجي. وأجد لزاماً عليّ أن اقتبس من تقرير أصدرته منظمة رصد حقوق الإنسان:

”يواجه بقية المقيمين في هذه القرى الجورجية العرقية المدمرة ظروفاً يائسة بدون أية وسيلة للبقاء، وبدون أية مساعدة، وبدون أية حماية وبدون أي ملاذ“.

إن الشخص الذي نصب نفسه رئيساً للجيب الانفصالي، والمدعوم من موسكو، أعلن أن نظام الأمر الواقع لن يسمح للسكان الجورجيين بالعودة إلى بيوتهم. وأود أن أكرر هنا أنه تم تنفيذ الأعمال الوحشية للتطهير العرقي على الأرض المحتلة من بلدي.

وإعجابا كبيرين، هو المراقب عن الكرسي الرسولي، الذي قال في وقت سابق اليوم:

(تكلم بالإنكليزية)

”إن الكرسي الرسولي يدعو المجتمع الدولي إلى إبداء قدر أكبر من الحساسية وبذل جهود أكبر لتعزيز التعايش السلمي وبقاء الأسرة البشرية جمعاء“.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة لأمين اللجنة.

السيد ساريغا (أمين اللجنة) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشير إلى كتيب صغير جرى توزيعه أيضا يوم أمس على مقاعدكم وعنوانه ”أخذ الكلمة - التكلم في مؤتمرات متعددة اللغات“.

إن الكتيب الذي أعرضه هنا أصدرته خدمة الترجمة الفورية في الأمم المتحدة. ويوفر إرشادات مفيدة للممثلين بشأن كيفية كفاءة الترجمة الشفوية لكلماتهم بصورة صحيحة. وتلميحات تتعلق بالمشاكل التي يرجى منهم تحاشيها.

وأود أن أذكر أمرين هامين. أولا، إننا بطبيعة الحال نعمل تحت ضغط الوقت والوقت محدود لدينا. ولكن سيكون من المفيد للغاية إذا بذل الممثلون كل جهد ممكن لتفادي السرعة الزائدة عند الإدلاء ببياناتهم لأن ذلك يؤثر في نوعية الترجمة المقدمة لهم. والمسألة الثانية تتعلق باستخدام الهواتف المحمولة، وأجهزة البلاك بيري وأجهزة الاستدعاء. يرجى التأكد من وجودها بعيدة عن الميكروفون قدر الإمكان، لأنها تؤثر على نوعية الصوت، وقد تمنع المترجمين الفوريين من القدرة على متابعة البيانات التي يدلي بها.

رُفعت الجلسة الساعة ١٢/٤٠.

تسخينفالي النائمة في كابوس العدوان عن طريق الضربة العسكرية التي شُنت ليليا؟ كيف يمكن أن نشير إلى إحراق تلك المدينة ونقول إنه جرى على يد قوات روسية؟ وهذا افتراء.

لا أريد مناقشة هذه المسائل هنا. أنا أقول ببساطة إن الأحداث التي وقعت في القوقاز أظهرت مرة أخرى أنه يجب علينا ألا نسترضي المعتدين. لا بد من تذكيرنا بإنشاء نظم فعالة للأمن الدولي وأن تكون جهودنا في مجال نزع السلاح وتحديد الأسلحة وعدم الانتشار جزءاً من تلك النظم. وذلك بالتحديد هو سبب جلوسنا هنا. وندعو إلى مزيد من التحوار البناء بشأن هذا الموضوع بالذات.

السيد تسييسكاراشفيلي (جورجيا) (تكلم بالإنكليزية): سألخص بإيجاز وبصورة مباشرة من خلال التأكيد على أن المعلومات الكاذبة التي قدمها الممثل الروسي لا أساس لها من الصحة على الإطلاق.

الجميع هنا يتذكر أنه عندما بدأ الصراع، لدى غزو روسيا لجورجيا، زعموا في البداية أن ٢٠٠٠ شخص قتلوا نتيجة للتطهير العرقي على يد جورجيا. وفي وقت لاحق، قالت منظمة رصد حقوق الإنسان، المنظمة الدولية الوحيدة التي تمكنت من اختراق المناطق المحظورة التي يحتلها الاتحاد الروسي، إن هذه الأرقام مبالغ فيها بصورة كبيرة.

أما بخصوص مسألة بدء هذا الصراع، فأوضحت الحكومة الجورجية منذ البداية أنها تجبذ حقا إجراء تحقيق دولي مستقل. وحتى الآن، لا يوجد أي رد من الحكومة الروسية. يجب على المجتمع الدولي ضمان إجراء هذا التحقيق في المستقبل القريب جدا لكشف حقيقة بدء الصراع.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): قبل أن أختتم، أود أن أتلو مقتطفات من بيان أدلى به شخص أكن له احتراما